ذكرى مرور أربعة عشر قرناً على دخول الإسلام في إفريقيا

المؤتمر الدولي

الإسلام في إفريقيا

26-27 نوفمبر 2006

6-7 ذو القعدة 1427 هـ

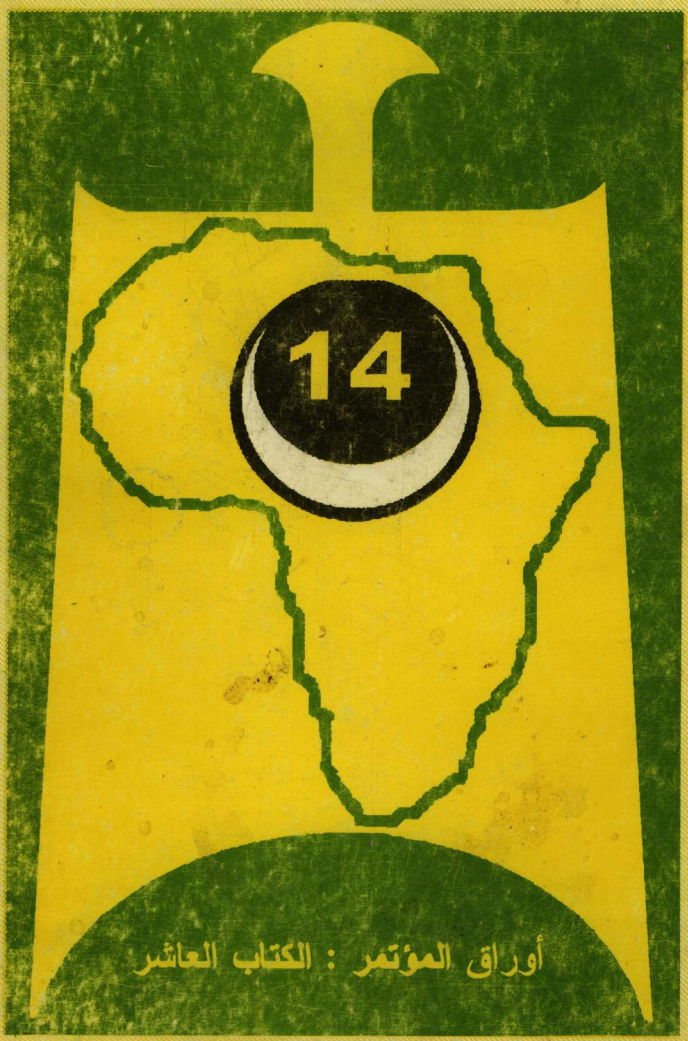

جامعة إفريقيا العالمية

جمعية الدعوة الإسلامية العالمية ليبيا

وزارة الارشاد والاوقاف

ذكرى مرور أربعة عشر قرناً على دخول الإسلام في إفريقيا

المؤتمر الدولي

الإسلام في إفريقيا

26-27 نوفمبر 2006

6-7 ذو القعدة 1427 هـ

جامعة إفريقيا العالمية

جمعية الدعوة الإسلامية العالمية ليبيا

وزارة الإرشاد والأوقاف

أوضاع المسلمين في وسط أفريقيا
(تشاد، أفريقيا الوسطى، الكاميرون، والكنغو برازافيل)
في العقدين الآخرين

د. أحمد سمي جدو محمد النور
أستاذ مساعد بكلية التربية- جامعة غرب كردفان،
ومدير لمعهد الدراسات الإضافية وتنمية المجتمع

مقدمة:

يتناول هذا البحث أوضاع المسلمين في أقليم وسط أفريقيا، ونقصد به المناطق التي أُصطلح على تسميتها بالدول الناطقة بالفرنسية وبالتحديد (تشاد، أفريقيا الوسطى، الكاميرون والكنغو برازافيل). ونرمي من وراء ذلك إلى تقديم دراسة منهجية وعلمية، يمكن من خلالها تقويم مجمل أوضاع المسلمين بتلك الدول. في محاولة جادة وطموحه لكشف الأخطار التي تستهدف وجود المسلمين هناك، أو تهدد مصالحهم الاقتصادية والسياسية والأجتماعية. إذا علمنا بأن الدول – ميدان الدراسة – تعاني من جملة مشاكل. فهي من الدول التي تنتمي إلى مجموعة الدول النامية، التي تتميز بهشاشة البنيات الاقتصادية، وضعف الجهازي الإداري، وسيطرة قطاع الزراعة والرعي، وتدنى مستوى دخل الفرد، وضعف المؤسسات السياسية، المسئولة بالدرجة الأولى من حالة عدم الاستقرار السياسي الذي اتسم به الإقليم، من جراء الحروب الأهلية، والصراعات حول السلطة والثروة. بالإضافة إلى اشتراكها في سمات أخرى متعددة مثل،
التعدد العرقى، والتنوع الثقافي الصارخ الذي تذخر به دول أقليم وسط أفريقيا، من حيث تعدد اللغات واللهجات المحلية، والثقافات والأديان، وهيمنة الولاءات القبلية.

أن هذا الواقع السياسي المعقد قد كان مسئولاً بالدرجة الأولى، عن حالة عدم الاستقرار السياسي، بل وتسبب في غياب خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتلك الدول ردحاً من الزمن، الأمر الذي أدى إلى بروز ظاهرة الحروب، ذات الطابع العرقي والقبلي، التي انعكست آثارها على مجمل الأوضاع السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والصحية، والتعليمية، لمواطني تلك الدول بشكل عام، والمسلمين فيها بشكل خاص. على الرغم من التشابه الكبير الذي قد يصل إلى حد التطابق في نوعية وأسلوب الحياة، وإدارة أنشطتها المختلفة.

خاصة وأن هؤلاء المسلمين منتشرين في طول وعرض هذا الإقليم الناطق بالفرنسية أو الفرانكوفونية(1)، التي عجزت معظم دوله، من إحداث النهضة الاقتصادية والصناعية والاجتماعية في بلدانها، مما عَّرض شعوب هذا الإقليم، إلى جملة من الأخطار والمهددات، التي سوف تعمل الآن وفي المستقبل على تحويل منطقة وسط أفريقيا، إلى مسرح من مسارح المواجهة بين المد الإسلامي الطاغي، على حساب المشروع الصليبي التنصيري، الذي تتبناه المنظمات اليهودية، والدوائر الكنسية هناك. مما يشير بوضوح إلى أن الصراع بين الإسلام والغرب المسيحي دائم ومتصل والشاهد على ذلك، العداء الجامح، والبغض الشديد الذي ظل يكنه أهل الغرب للإسلام بخلاف كل الديانات والمذاهب الأخرى المنتشرة في العالم.

- **مشكلة البحث:**

ومن أبرز مشكلات البحث، شح المصادر ذات الصلة بالموضوع، وندرة المعلومات، والإحصائيات، والبيانات، التي يعتمد عليها الباحث في تفسير وتحليل، أوضاع المسلمين السياسية والدينية، والاقتصادية، والاجتماعية، بالإضافة إلى اشتمال الموضوع، على جوانب مختلفة ومتداخلة، بشكل يصعب معه فصلها عن بعضها البعض، مضافاً إلى كل

ذلك ضيق الإطار الزمني المحـــدد لإجـــراء البحـــث وإنجـــازه (العقـــدين الآخرين).

- **أهمية البحث:**

وتبدو أهمية البحث، في أنه يمثل محاولة جادة، لتسليط الضوء على أوضاع المسلمين في أقليم وسط أفريقيا، الذي يتكون مـــن الـــدول (تـــشاد، أفريقيا الوسطى، الكاميرون، والكنغو برازافيـــل) فـــي أبعادهـــا الـــسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والدينية، والصحية. وتظهر أهميته كذلك، في أن ميدان الدراسة – أقليم وسط أفريقيا – يمثل أحد أهم المجـــالات الخـــصبة، لإجراء البحوث والدراسات العلمية المـــستقلة، بهـــدف تقـــديم المعلومـــات الأساسية عن أوضاع المسلمين، من حيث أعدادهم، ونسبتهم، إلـــى غيـــرهم من سكان الإقليم، في محاولة لكشف مواطن القوة والضعف لديهم، ومعرفة قدراتهم الاقتصادية، ونوعية الفرص المتاحة لديهم. التي يمكـــن اغتنامهـــا لتحسين نوعية الحياة في بيئاتهم المختلفة، والمهددات والأخطار التي يمكـــن أن يتعرضوا لها في تلك الدول. ونوعية الأساليب والتدابير، التي بإمكـــانهم استخدامها وتوظيفها، حتى لا تتردى أوضـــاعهم بـــشكل تتقاصـــر دونـــه مجهودات الحادبين على الإسلام وتوسيع دائرته والحفاظ على بيـــضته. إذا علمنا بأن دول هذا الأقليم تتباين أوضاع المسلمين بها، بسبب الضغوط التي يتعرض لها المسلمين، من قبل حركـــات التنـــصير الكنـــسي ومؤســـساتها ومسئوليها، بشكل يحرم المسلمين من حقهم الطبيعي فـــي العـــيش الكـــريم، والتعليم والأمن والغذاء والصحة، بل والمـــشاركة فـــي الحيـــاة الـــسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية على قدم المساواة مع رصفائهم من الملل والنحل الأخرى. وبذلك يكون البحث قد أسهم في سد ثغرة من ثغرات البحث العلمي ظلت موجودة في المكتبة العربية و الإسلامية – على الأقل – فيمـــا يتعلـــق بأوضاع المسلمين في وسط أفريقيا.

- **أهداف البحث:**

ويسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على أوضاع المسلمين السياسية، من حيث مشاركتهم في السلطة والثروة، وموقعهم من خطط وبرامج التنمية، في إطار السياسة الكلية للدول الناطقة بالفرنسية خلال العقدين الأخيرين.
2. فهم وتفسير الواقع الديني والثقافي للمسلمين بتلك الدول، للتأكد من قدرتهم على قيادة المجتمعات الأفريقية، نحو البناء والتعمير، بعيداً عن التصعب الديني والمذهبي، ومدى استعدادهم لإفساح المجال لغيرهم، لترجمة مفهوم التسامح الديني، والقبول بالآخر على أرض الواقع، في إطار حرية المعتقد، وممارسة الشعائر والطقوس الدينية، الخاصة بكل طائفة دينية، مسلمة كانت أم مسيحية.
3. الوقوف على أحوال المسلمين الاجتماعية والاقتصادية، من حيث تفشي مظاهر الفقر، والجهل والمرض والبطالة، لمعرفة ما إذا كانوا بالفعل يمثلون قوة إقتصادية ضاربة، بوسعها أن تلعب أدواراً مؤثرة في مسار الاقتصاد الوطني للدولة المعنية، ومدى قدرتهم على المساهمة في تغيير أوضاع المسلمين هناك.
4. بيان وتوضيح حظهم من التعليم العام، ومدى قدرتهم على استخدام التقنيات المعاصرة، لمسايرة الانفجار المعرفي، والتدفق المعلوماتي، الذي انتظم عالم اليوم، الذي يسير بخطوات متسارعة ومتلاحقة، لا سبيل إلى كبح جماحها، أو الحيلولة دون تفادي تأثيراتها السالبة، على مجمل أوضاع المسلمين بتلك الدول في هذا الأقليم.
5. تشخيص أوضاع المسلمين الصحية في بيئاتهم المختلفة، وذلك بالوقوف على نوعية الأمراض والأوبئة المنتشرة بينهم، والتحقق

من مدى صحة إنتشار مرض فقدان المناعة (الأيدز) بين مسلمي تلك الدول.

6. الكشف عن مدى قابلية المسلمين في تلك الدول، لمبدأ التعايش السلمي والقبول بالآخر، من خلال أدوارهم ومشاركتهم، في فض النزاعات، بينهم وبين من يستهدفونهم، من الملل والنحل الأخرى.
7. التأكد من مدى مقدرة المسلمين بدول وسط أفريقيا، على مد جسور التواصل والتعاون مع بقية شعوب العالم الإسلامي. بشكل يعينهم على قيادة العمل الإسلامي، والسياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، في تلك الدول.

- **منهج البحث:**

إن المنهج المتبع في هذا البحث، هو المنهج الوصفي التحليلي، المستند إلى المصادر الوثائقية، إن وجدت، المتبع عادة في تحليل الدراسات المتداخلة، بهدف أثراء مادة البحث وموضوعة.

- **أدوات البحث:**

يعتمد البحث في جمع معلوماته، ومادته، وبياناته وإحصائياته، على الإصدارات الحديثة، التي تناولت أوضاع المسلمين في وسط أفريقيا، وشبكة المعلومات الدولية (Internet)، وبعض الدوريات (periodicals) ذات الصلة بالموضوع، بالإضافة إلى المقابلات مع أبناء دول الإقليم، (تشاد، أفريقيا الوسطى، الكاميرون، والكنغو برازافيل)، وبعض التقارير .ومن واقع نتائج الاستبانة، التي صممت لهذا الغرض، والتي تعتبر إحدى المصادر التاريخية الحية والمؤتمنة، التي يمكن الاعتماد عليها في إبراز أوضاع المسلمين بتلك الدول – موضوع الدرسة – خلال الإطار الزمني المحدد.

- **الإطار النظري:**
- **أوضاع المسلمين السياسية في الأقليم:**

لا يختلف إثنان في أن جمهورية تشاد، هي إحدى دول وسط أفريقيا المسلمة، المعنية بالدراسة في هذا البحث، لما لها من أهمية استراتيجية في المنطقة الأفريقية، بدليل أن نسبة المسلمين فيها تربو على 85% من مجموع سكانها البالغ تعدادهم سبعة ملايين نسمة، فيما يمثل النصارى 5% فقط، والبقية الباقية من الوثنيين وعبدة الديانة الاحيائية، والذين يمثلون 15%. ولا شك في أن نسبة المسلمين في أزدياد مستمر، قد تصل في الوقت الحالي، إلى 90% أو تزيد، وذلك لاعتناق أعداد كبيرة من وثني الجنوب، وبعض المسيحين، للإسلام في الآونة الأخيرة(2). خاصة وأن الجزء الشمالي من تشاد، يتميز بشكل عام، بنفاذ الثقافة العربية الإسلامية، بينما تنتشر الثقافة المسيحية بين مثقفي الجنوب من السارا(3). وتأسيساً على ما تقدم، فهي إذن دولة إسلامية الطابع والهويّة. ونحن حينما نطرق مجال الحديث، عن الأوضاع السياسية للمسلمين في هذا القطر المسلم. إنما نرمي

في الواقع، من وراء ذلك، إلى معرفة حجم مشاركتهم السياسية، في السلطة وإدارة الدولة، ومدى فعاليـــة أحـــزابهم الـــسياسية، - إن وجـــدت- وهـــل بمقدورهم تحويلها إلى منابر، يمكن من خلالها مناقـــشة وتقـــويم أوضـــاع المسلمين هناك، ومدى بعدهم أو قربهم من المؤسسة الحاكمـــة، أو النظـــام السياسي القائم، وهل هناك أي فرص متاحة أمامهم، لنشر أفكارهم، وعرض آرائهم بحرية، وطرح قضاياهم ومشاكلهم، على قدم المساواة مع الطوائـــف الدينية الأخرى، أم أنهم مطهدون لا حول لهم ولا قوة. وهل الدولة التشادية نفسها، ذات توجهات إسلامية ظاهرة، من شأنها التمكين للمسلمين، باتاحـــة الفرصة لهم للجهر بأفكارهم، وإدارة برامجهم الدعوية، بإتجاه توسيع دائـــرة الإسلام، والقيام بأمر الدعوة على أتم وجه وأكمل صورة، وبدعم منهـــا. أم أن المسلمين - في الواقع - يمثلون طائفة دينية مقهورة ومنزويـــة، تعـــيش على الهامش، وليس بإمكانها إسماع صوتها للرأي العام، والسلطة الحاكمـــة، من خلال المنابر السياسية والمؤسسات الدستورية، والمنتديات الفكريـــة إن وجدت.

إن الغاية من هذه الأسئلة والاستفسارات، أن تمثل مدخلاً ضرورياً، لفهم الأوضاع الحقيقية، التي يعيشها المسلمون في هذه الدولة المـــسلمة. إلاّ أن الصعوبة تكمن في عدم القدرة على الـــتكهن، بتحديـــد ملامـــح النـــشاط السياسي، للرموز السياسية المسلمة في هذه الدولة. وذلـــك لـــسبب بـــسيط، يتعلق بطبيعة النظام السياسي نفسه، ومدى قربـــه أو بعـــده مـــن الكـــوادر الإسلامية الناشطة في مجال الدعوة الإسلامية في البلاد. فهذه العملية ليست سهلة، وذلك لشح المعلومات المتعلقة بهذه المفردة، ومع ذلـــك نقـــول أنـــه بالأمكان تلمس بعض المعالم الأساسية على هـــذا الطريـــق الـــشائك الـــذي اخترناه.

ومن تلك المعالم التي بامكاننا التوقف عندها، شخصية السياسي المسلم التشادي، المعروف أحمد غلام الله، الذي نجح في الوصول إلى منصب رئاسة الجمهورية التشادية بعد فترة الاستقلال، خلال الستينات من القرن الماضي، غير أن الفرنسيين قد كانوا له بالمرصاد، فتمكنوا من عزله، وابداله بمسيحي جنوبي من قبائل السارا، هو نيغرتا فرانسوا تمبلباي(4). ومن هنا يتضح جلياً بأن النخب السياسية التي تعاقبت على إدارة دفة الحكم في جمهورية تشاد، قد أسهمت وبشكل متعمد في استهداف الرموز الإسلامية ومحاولة اغتيالهم سياسياً، والدليل الذي يقوم على تأكيد هذا المعنى، حل الحزب الوطني الأفريقي الذي كان يقوده الإسلامي الناشط – أحد غلام الله– بالتعاون مع بعض الشخصيات التشادية المسلمة، ومنهم جان باتيست ساهولبا، وجبريل خير الله، – بواسطة قرار أصدره الرئيس المسيحي تمبلباي، يقضي بالغاء تعدد الأحزاب، ليصبح حزب الرئيس هو المسيطر على السلطة(5). وبالرغم من المضايقات السياسية، التي ظلت تحاصر وتراقب نشاط النخب السياسية المسلمة في دولة تشاد، فإن عدداً من العرب المسلمين، قد نشطوا في تأسيس الجمعيات، التي آلت على نفسها الدفاع عن الحقوق السياسية للمسلمين، وبعث اللغة العربية، والإرث الثقافي العربي الاسلامي في تشاد، ومن تلك الجمعيات " رابطة مثقفي اللغة العربية " التي تأسست في العاصمة انجمينا، والتي كانت تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف. أبرزها وأقواها، توظيف اللغة العربية، في بعث وإحياء التراث الوطني، المستمد من تاريخ تشاد العربي الإسلامي، والاستفادة من القدرات الوطنية، عن طريق اشراكها في العمل السياسي الرسمي للدولة.

ويمكننا القول، أن زمام الأمور في تشاد، مازال بأيدي المسلمين، إذ من الصعب التنبؤ بإمكانية نزعة منهم – على الأقل في الوقت الراهن – أو في المستقبل القريب، خاصة وأن الرئيس الحالي – أدريس دبي – قد أتاح

بعض الفرص للمسلمين، لمزاولة أنشطتهم السياسية عبر المشاركة في السلطة، حتى أصبحت الأحزاب التي يرأسها المسلمون، تناهز الثلاثين حزباً سياسياً، خلال الفترة الممتدة من 1992م – 1997م(6).

وما يؤكد أن المسلمين في تشاد يعيشون أوضاعاً سياسية لا بأس بها، هو حصولهم على بعض المؤسسات، التي أصبحت تحمل وجهة نظرهم، وعرضها أمام السلطة السياسية الحاكمة، ألا وهو المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، بإعتبارة الجهة المعترف بها من قبل الدولة، في أعلى مستوياتها، والممثل الرسمي للمسلمين داخل تشاد وخارجها، والذي يرأسه حالياً، الدكتور حسين أبكر، مفتي جمهورية تشاد الإسلامية(7). وبالرغم من هذا التمثيل المحدود، إلاَّ أن هناك بعض المشاكل السياسية، التي ظل يواجهها المسلمون في تشاد، أبرزها مشكلة فصل الدين عن الدولة، وموقف المسلمين من هذه القضية، التي أصبحت موضوعاً للجدل المحتدم بين المسلمين من جهة، والمسيحيين من الجهة الأخرى. باعتبار أن ليس هناك فصلاً كاملاً بين الدين والدولة، إذ يرى المسيحيون ضرورة أن ينحصر واجب الدولة في تنظيم رحلات الحج، وكفالة حرية العقيدة للطوائف المسلمة، بالرغم من أن المسلمين يشكلون أغلبية السكان. فهذه الوضعية، من شأنها إنتاج المزيد من الصعوبات والمشاكل ذات الطابع السياسي، التي يمكن أن تحدث في أي لحظة بين المثقفين المسلمين الذين يحاولون جهد طاقتهم، جعل الشريعة الإسلامية، هي الدستور الذي يجب أن يتحاكم إليه الشعب التشادي المسلم، في كل معاملاته، مما سوف يعرِّض الوضع السياسي، في تشاد للانفجار آجلاً أم عاجلاً. وبالفعل فقد حدثت الطامة الكبرى التي مثلت – في الواقع – تحدياً سافراً أصبح يهدد الوضع السياسي والعقائدي، لمسلمي هذه الدولة، ذات الهوِّية العربية الإسلامية. ألا وهو مشروع قانون الأسرة التشادية، أو مدونة الأحوال الشخصية، كما يسمونه

في تشاد، الذي ظل يمثل أحد أهم المشاريع التي بدأت تطرح الأن.وبقوة في دولة تشاد، وبدعم من بعض أبناء المسلمين، الذين وقعوا تحت تأثير النفوذ الفرنسي الطاغي على الحياة السياسية لهذة الدولة(8).

ومما يجدر ذكره، أن هذا القانون، قد قصد منه في الأصل، الأضرار بالوضع السياسي لمسلمي هذه الدولة، لحساب الأقلية المسيحية، التي ظلت تدور في فلك فرنسا. إذا علمنا بأن هذا القانون، هو في الواقع، عبارة عن خلاصة التوصيات والقرارات التي صدرت عن المؤتمرات الدولية، الخاصة بشئون الأسرة، مثل مؤتمر المرأة، المنعقد بكوبنهاجن، ومؤتمر القاهرة، الذي انعقد مؤخراً ولذات الهدف. ومن أهم القضايا التي تم التركيز عليها، في مشروع هذا القانون التشادي الجديد، قضيه تحديد سن الزواج، ومنع تعدد الزوجات، وموضوع القوامة، وتأديب المرأة عن طريق الهجران في المضجع، وشهادة المرأة، وقضايا الميراث والحجاب، بالإضافة إلى حقوق المرأة السياسية، مثل حق الترشيح للولاية العامة(9). تمهيداً لإزالة الفوارق الطبيعية بين الرجل والمرأة، والتي قصد منها اضعاف وحدة المسلمين، حتى تسهل عمليه اختراق صفوفهم، من خلال الدعوة للأباحية، التي من شأنها المساهمة في تفكيك الأسر المسلمة في تشاد، وفي غيرها من بلدان الإقليم. بل ويهدف المشروع إلى الغاء الأحكام الشرعية، التي يتطلع إليها المجتمع التشادي، في أن تسود كل جوانب حياته ومعاملاته. كما يدعو مشروع هذا القانون، إلى السفور والزندقة، والتفسخ الأخلاقي، وذلك بالقضاء على الحجاب الإسلامي، الذي يعد أحد أهم المظاهر الإسلامية في العصر الحالي، في محاولة يائسة، لعزل المجتمع التشادي المسلم عن محيطه العربي الإسلامي. ومن ثم الاتجاه نحو علمنة الحياة السياسية والاجتماعية في تشاد وبشكل كامل. من خلال تفريخ واستنساخ أجيال مستضعفة لا تعرف سوى قضاء الشهوات، وإشباع النزوات، بعيداً عن أي

وزاع ديني أو أخلاقي. ويقف وراء هذا العمل الإجرامي الخطير، بعض العلمانيين من النصاري، الذين تجرأوا على طرح هذا المشروع منذ عام 2000م، في أحد أهم مراكز التنصير بالعاصمة أنجمينا، يسمى بالسيفود(10). ولحساسية الموقف، فقد تم عرض هذا القانون، أمام البرلمان التشادي، لمناقشته والخروج بتوصيات حوله، إلا أن السلطة الحاكمة قد أرجأت النظر فيه إلى وقت لا حق. والجدير بالذكر أن هذا القانون يجد الدعم والمساندة من شخصيات مسئولة في الدولة.

وعلى الجملة فإن المسلمين بدولة تشاد، يواجهوان أوضاعاً سياسية صعبة، وتحديات جمه، والمتمثلة في محاولات النظام الحاكم في تشاد الدؤوبة، لإعادة العلاقات السياسية مع دولة الكيان الصهيوني. بدليل وصول عدد من المستثمرين الصهاينة –على حد قول صحيفة يديعوت أحرنوت الإسرائيلية – التي أفصحت عن وجود اتصالات رسمية تم إجراؤها بين الحكومة الأسرائيلية، والحكومة التشادية، بهدف تطبيع العلاقات الدبلوماسية، التي انقطعت منذ السبعينات من القرن الماضي، خاصة وأن المدير العام لوزارة الخارجية الصهيونية (يوآف بيران) قد قام بزيارة سرية لتشاد، أجرى خلالها لقاءات مع مسئولين تشاديين كبار، لفتح قناة اتصال بين الجانبين، تسمح بإقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين في المستقبل. إن ما يدل على صحة هذا التقارب التشادي الصهيوني الأمريكي، تلك الزيادة التي قامت بها الملحقية الثقافية الأمريكية في انجمينا، بصحبة الوفد الأمريكي، الذي جاء أساساً لزيارة، أهم مركز من مراكز الدعوة الإسلامية في تشاد بمدينة بحر الغزال، التي تبعد 300 كلم عن العاصمة أنجمينا. حيث قام الوفد بزيارة المدارس العربية الإسلامية، والمحكمة الشرعية هناك، وكان محور أسئلتهم يدور حول، مناهج القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة، والقدر الذي يدرس منها، والجهات الداعمة لهذه المدارس، وتخصصات

المدرسين العاملين بها، والجامعات والمعاهد التي تخرجوا فيها، والقانون المطبق في المحاكم الشرعية، وهل هناك إمكانية لتطبيق قوانين وضعية بتلك المحاكم(11).

من المؤكد أن هذه الزيارة، قد تمت بعلم من الدولة وبترخيص منها، وأنها تهدف بوضوح لا لبس فيه، إلى محاولة تحجيم ومحاصرة المجهودات التي ظل يقوم بها أبناء المدن التشادية، في إطار التخطيط، لتمكين المد الإسلامي الطاغي، والكاسح لمعظم بلدان أقليم وسط أفريقيا – موضوع بحثنا هذا – والمتمثلة في مجهودات شباب الدعوة الإسلامية، من المثقفين وأساتذة الجامعات، الذين تحملوا عبء ومسئولية توعية المجتمع التشادي المسلم، بالأبعاد السياسية للمخطط الأمريكي الصهيوني، وانعكاساته على مجمل أوضاع المسلمين في تشاد بصفة خاصة، ودول الأقليم بصفة عامة. من خلال الندوات العامة، بقاعة مسجد الملك فيصل، ومن داخل المساجد المنتشرة في المدن التشادية، وعبر الإذاعة القومية، وذلك بحثهم على ضرورة تقديم البديل العملي لهذه المشاريع العلمانية الضارة بأوضاع المسلمين السياسية والعقائدية(12).

وعلى ضوء ما تقدم، فبإستطاعتنا أن نستنتج، بأن مفتاح المخطط الأمريكي في المنطقة، يتركز بالدرجة الأولى على التعاون الأمريكي الاستراتيجي مع المسلمين التقدميين بهذا الإقليم – حسب زعم الأمريكان – الذي أكده تقرير مؤسسة "راند " للإبحاث الأمريكية، الذي أشار في بعض فقراته، إلى ضرورة تشجيع مجموعات إسلامية، موالية للفكر والطرح السياسي الغربي، ولكنها تتدثر بدثار الاسلام في الظاهر، ويستطرد التقرير في القول، بأن المسلمين اللبراليين أو المعتدلين، لا يملكون شبكات فعالة كالتي أنشأها الإسلاميون المتطرفون. ويقترح التقرير ضرورة إنشاء شبكة عالمية للمعتدلين، لنشر الأفكار والرسائل المعتدلة، الغير معادية للغرب، في

جميع أنحاء العالم الإسلامي. بشرط توفير الحماية لهذه الجماعات، ومساعدتهم في توفير الموارد اللازمة، لإنشاء تلك الشبكات بأنفسهم. وما يدعم هذا الاتجاه، ما قاله " بريجينسكي " مستشار الأمن القومي الأمريكي" إن المجتمع المنغمس في الشهوات، لا يستطيع أن يسن قانوناً أخلاقياً للعالم، وأن أي حضارة لا تستطيع أن تقدم قيادة أخلاقية، سوف تتلاشي(13).

وبنظره متأمله وفاحصة، لمضمون ومحتوى هذا القول، نستطيع أن نتبين حقيقة الأخطار والمهددات، التي تحاك ضد المد الإسلامي، المنطلق من دولة تشاد الإسلامية، باتجاه وسط أفريقيا، المرشحة كمسرح لبداية الأحداث القادمة، والمدعومة من اللوبي الصهيوني، ومن ورائة أمريكا، بهدف تقسيم وتجزئة الأمة الإسلامية، عن طريق تجزئة وتفتيت الدولة الواحدة، إلى أقاليم متناحرة، حتى تنعدم بينهم الوحدة، وتنتهي عندهم عوامل القوة تماماً. وهذا هو سر اهتمام إسرائيل وأُروبا وفرنسا، بمنطقة وسط أفريقيا، انطلاقاً من تشاد التي تعد البوابة المناسبة للتأثير السياسي على مجتمعات وسط أفريقيا. ودليلنا على ذلك ما تعيشه تشاد اليوم من نزاعات داخلية، تطورت إلى حروب أهلية مدمرة، بين أبناء المسلمين في الوطن الواحد، مما يشير بأن هذا الواقع الذي آلت إليه الأمور في تشاد، هو جزء من المخطط الأمريكي الصهيوني في المنطقة الأفريقية ذات الأغلبية المسلمة، عن طريق إضعاف أنظمتها السياسية، لاستبعاد إمكانية حدوث أي تقارب سياسي ممكن بين دول الإقليم، يسعى لخلق تكتلات إقليمية أو تحالفات دولية، لحماية مصالح المسلمين، وتحسين أوضاعهم السياسية بإقليم وسط أفريقيا.

ولبلوغ تلك الغاية، كان لابد من تدمير المجتمع المسلم وتشويه صورته، بل وطمس معالم وملامح هويته الإسلامية. وليس ذلك ببعيد، في ظل الخضوع شبه الكامل من بعض النخب السياسية لتأثير الضغوط

الصهيونية الأمريكية، سواء أكان ذلك بوعي منهم أم بدون وعي. وهم بمواقفهم تلك إنما يعرضون شعوبهم المسلمة، وشعوب المنطقة بأسرها، إلى جملة من الأخطار والمهددات، ذات المساس المباشر بالعقيدة والكرامة والأخلاق. بل وبالوجود المادي على الجغرافيا ذاتها. ذلك الوجود المرتبط إلى حد كبير بتحقيق الذات الوطنية المؤمنة بربها والمتمسكة بعقيدتها الإسلامية. وهو ما يفسر لنا حالة الضعف والوهن، الذي يعيشه مسلمو تشاد اليوم، وبعلم تام من النظام السياسي الحاكم في الدولة. فطوبى للمسلمين الذين أصبحوا غرباء في ديارهم، تحت سمع وبصر حكوماتهم التي أصبحت لا تحرك ساكناً، ولا تسكن متحركاً.

فإذا كان هذا هو حال المسلمين في تشاد المسلمة، فإن أوضاع المسلمين في جمهورية أفريقيا الوسطى، تبدو أكثر قتامة، لأن الدولتان بحكم وضعهما السياسي، ينتميان إلى منظومة الدول الأقل نمواً بوسط أفريقيا، بالرغم من التصريح الذي أدلى به (محمد مهدي ماربوا) وزير الدولة للشئون المالية والاقتصادية، بجمهورية أفريقيا الوسطى، ورئيس الطائفة الإسلامية، لموقع جمعية الدعوة الإسلامية العالمية بطرابلس في ليبيا، في 27 نوفمبر 2004م، مفاده أن المسلمين بأفريقيا الوسطى، لا يعانون من أي مشكلات سياسية أو عقائدية، وأنهم يتمتعون بحرية تامة في ممارسة شعائرهم الدينية، ولا يتعرضون لأي اضطهاد سياسي، بدليل أنهم ممثلون بشكل جيد، في البرلمان والحكومة التي بها أربعة وزراء مسلمين(14). إلا أن الواقع يكذب ذلك تماماً، لأن المسلمين في هذه الدولة، يمثلون أقلية مسلمة، لا تزيد نسبتهم عن 5 % من مجموع السكان، حسب آخر إحصاء سكاني لسنة 1996م(15). بل وتكشف بعض المصادر عن تباين أوضاعهم في هذه الدولة، بحيث يعيش المسلمون كفئة مضطهدة ومهمشة، وأن وزنهم السياسي لا يتناسب على الإطلاق مع تعدادهم السكاني، وعراقة الوجود

الإسلامي هناك(16). إذا أضفنا إليهم أكثرية الجالية اللبنانية التي تدين بالإسلام، والتي نجحت في أن تنتزع اعترافاً سياسياً من الحكومة بفعالية وخطورة وجودها – على الأقل – في العاصمة بانقي، خاصة وأن هذه الجالية قد تمكنت من إقامة علاقات سياسية متميزة مع السلطة الحاكمة، ومنهم السيد (كميل فنيانوس)، الذي حظى بالترشيح لمنصب رفيع إلا وهو منصب القنصل الفخري لجمهورية أفريقيا الوسطى منذ عام 1994م، لسد الفراغ الذي أحدثه غياب ممثل للسفارة اللبنانية هناك(17). مما يعني أن أوضاع المسلمين في هذه الدولة، تحتاج إلى استراتيجية خاصة تسعى إلى تحسين أوضاعهم السياسية. إذا علمنا بأن الإسلام في هذه الدولة يواجه استهدافاً مباشراً، ظلت تمارسه الكنائس الكاثوليكية والبروتستانتية، في محاولة لتشويه صورته، وتكذيب وقائعه، بل والتشكيك في حقيقة وجودة أصلاً(18)، من حيث كونه نظاماً شاملاً للحياة، لأن حقيقة الإسلام كما أكدها (محمد إقبال) تبدو ديناً وعقيدة، إذا نظرنا إليها من ناحية، وتبدو دولة إذا نظرنا إليها من ناحية أخرى(19). ونتيجة لتأثيرات سيطرة الغرب على بلاد المسلمين في الآونة الأخيرة، فقد برزت في الوسط التعليمي الغربي، الذي أسس له المستعمرون، مبادئ مثل فصل الدين عن الدولة، وتحميل الإسلام ورموزه مسئولية الانحطاط والتردي الأخلاقي الحادث بدول هذا الإقليم. وليس أدل على ذلك من السلوك المنحط الذي أقدم عليه القس أو الأب (جان الأكبر)، الأستاذ بالمدرسة الثانوية المختلطة، في أفريقيا الوسطى، بدعوته لعدد من الفتيات المسلمات الفقيرات والتقط لهن، صوراً خليعة وفاضحة، مستغلاً ظروفهن المعيشية الصعبة، بهدف تشويه صورة الإسلام والمسلمين هناك، فهذا جزء يسير مما فعلته المؤسسات الكنسية في العاصمة بانقي، سواء أكانت كاثوليكية أم بروتستانتية، مما يشير بوضوح إلى أن أوضاع المسلمين العقائدية والسياسية في هذا البلد، ليست على ما

يرام. بدليل الإضطهاد الذي ظل يمارس الآن ضد القبائل التي تمثل أقليات مسلمة، وظلت محتفظة بإسلامها، بالرغم من كل هذا الجور والعسف، مثل قبائل القولا، والكارا، والبولو في شرق البلاد، وقبائل الرونقا في الشمال، بالإضافة إلى قبائل الأمبررو من الفلاته الرحل، الذين يعيشون أوضاعاً مأساوية، تتمثل في الجهل والفقر والمرض. فقد حالت الحركات التبشيرية دون التحاق أبنائهم بالمدارس، وحتى الذين يحالفهم الحظ منهم، ويوفقون في دخول المدرسة، يجدون الباب أمامهم موصداً، لا لشيء إلا لأنهم من المسلمين الوافدين إلى أفريقيا الوسطى من الخارج، سواء جاءوا من السودان أو تشاد، حتى ولو كانوا يحملون جنسية أفريقيا الوسطى(20).

وبذلك استطاعت الدوائر الكنسية، أن تولد قناعة راسخة، لدى الأقليات المسلمة، بدولة أفريقيا الوسطى، بأن من لا يدين بالمسيحية أو الوثنية، فهو أجنبي أو وافد، غير مرغوب فيه، ولذات السبب لم يتمكن الطلاب المسلمون، من مواصلة دراساتهم، مما أضطرهم لأن يضيفوا إلى أسمائهم أسماءً أفرنجية. أما الموظفون فكذلك يعانون أوضاعاً قاهرة، لا تتناسب وحقهم الطبيعي في العيش كمواطنين، ناهيك عن كونهم مسلمين. بحيث أصبحوا يوضعون في مراكز قليلة الأهمية السياسية أو الإدارية، مما ترك أثاراً سيئة في نفوس الشباب المسلم بهذه الدولة(21). وبقراءة فاحصة لهذا الواقع، نستنتج أن المسلمين في أفريقيا الوسطى، يعيشون واقعاً، أقل ما يمكن أن يوصف به، هو التغريب الثقافي، والظلم الاجتماعي، والاستبداد السياسي، والانتصار للأهواء والمصالح والعصبيات، بل والارتماء في أحضان القوى الدولية المعادية للإسلام، مما يضاعف من غربة المجتمع المسلم هناك، التي سوف تحول بينه وبين انعتاقه من الاستلاب الثقافي، الذي ظل يسعى وبطرق ووسائل متعددة، لطمس معالم ومظاهر الإسلام، بدولة أفريقيا الوسطى بصفة خاصة، وإقليم وسط أفريقيا بصفة عامة. فقد عرف

هذا الإقليم هذه الأخطار والمهددات، بسبب وجود الأقليات المسلمة، والطوائف الدينية المتصارعة، مع العلم بأن هذه الطوائف نفسها لم تنشأ نشأة ذاتية، وإنما نتيجة لجملة تفاعلات وتأثيرات، ذات طابع إسلامي، وفدت إلى المنطقة منذ قرون خلت، وفي ظروف مواتية. وللحيلولة دون تنامي المد الإسلامي في هذا الإقليم، كان لابد للصهيونية العالمية، ومن ورائها أمريكا وفرنسا، وبعض الدوائر الكنسية، أن تحاول تكريس صراعات هامشية مفتعله، لتغذية روح العنصرية والقبلية والأثنية، لا يستفيد منها غير خصوم الإسلام بهدف طمس هويته العربية الأفريقية. وبالتالي فإن من مصلحة الدول – أي دولة – أن تتعامل مع المسلمين الذين يعيشون على أراضيها، على أساس المواطنة، وبإعتبارهم أقلية لها وزنها، ودورها في الحياة السياسية، وليس على أساس أمنى أو عقائدي مما يشعرهم بأنهم مجرد جاليات أجنبية في أوطانهم.

أما الكاميرون فهي كذلك، تدخل في إطار منظومة دول إقليم وسط أفريقيا الناطقة بالفرنسية، وتقع على المحيط الأطلسي، عند نقطة التقاء وسط أفريقيا بغربها، وتحدها من الغرب نيجريا، ومن الشرق تشاد وأفريقيا الوسطى، ومن الشمال تشاد وبحيرة تشاد، ومن الجنوب الكنغو برازافيل. وعاصمتها السياسية ياوندي، أما عاصمتها الاقتصادية فهي دوالا. وبسبب الأرث الاستعماري فقد أصبحت رسمياً ثنائية اللغة (الفرنسية والإنجليزية)، فضلاً عن وجود مائه لغة ولهجة محلية. ويدين شعبها بالإسلام، والمسيحية والديانة الاحيائية الوثنية. ويعتنق ما يقرب من 45 % من السكان الديانة الأفريقية التقليدية، و 35 % منهم النصرانية، فيما يعتنق 20 % فقط الإسلام، من مجموع السكان البالغ تعدادهم 13.5 مليون نسمة(22).

أما النظام السياسي المطبق حالياً في الكاميرون فهو التعددية السياسية الحزبية، ونسبة لتعذر الحصول على البيانات والإحصائيات،

وغياب المعلومات ذات الصلة بأوضاع المسلمين في هذه الدولة، إلا أننا قد حاولنا جهد المستطاع الحصول على مؤشرات واتجاهات عامة، يمكننا من خلالها قراءة وتفسير واقع أوضاع المسلمين هناك، لمعرفة الاتجاه الذي تسير فيه الأمور. لذلك اعتمدنا أساساً على نتائج الاستبانة التي ضمناها بعض الأسئلة التي شملت عدة محاور، هي المحور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والديني والثقافي. ومن خلال المتغيرات التي حصلنا عليها، عند تحليلنا لنتائج الاستبانة، تبين لنا بأن المسلمين في هذه الدولة، يعيشون أوضاعاً سياسية سيئة وقليلة الأهمية، وعديمة الفعالية، بحكم وضعهم كأقليات مسلمة مستضعفة. بدليل أن حجم مشاركتهم السياسية ضعيفة بشكل يدخلها في خانة العدم، إذ لا نصيب لهم في الحقائب الوزارية، فقد انحصر تمثيلهم السياسي فقط في بعض الوظائف الإدارية قليلة الأهمية، بحيث ظلوا بعيدين تماماً عن المشاركة في جهاز الدولة السياسي، لأن تمثيلهم السياسي وإن وجد، فغالباً ما يتم على أسس قبلية وجهوية، فاتسم دورهم بعدم الفعالية، لعدم وجود أحزاب سياسية تعبر عن وجهة نظرهم، وتمكنهم من طرح قضاياهم ومشاكلهم، وإسماع صوتهم للدولة. مما يؤكد بأنهم يمثلون بالفعل أقلية مسلمة مكسورة الجناح، وضائعة الحقوق، مما وضعها في محط أنظار حركات التنصير، التي ظلت تنشط في أماكن تركيز سكن المسلمين، للتأثير على أوضاعهم السياسية والاجتماعية، من خلال اصطياد ضعاف الايمان، باستغلال ظروفهم الاقتصادية القاهرة، من جراء الفقر والجهل والمرض، الذي ظلوا يرزحون تحت وطأة وسلطانة، لا لشيء إلا لأنهم مسلمون مستضعفون، لا صوت لهم على الساحة السياسية(23).

ولا يقل الحال قتامة إذا ما تعرضنا لأحوال وأوضاع المسلمين في الكنغو برازافيل، التي تبدو أسوأ، لأنهم في الواقع يمثلون أقلية مسلمة لا تزيد نسبتها عن 3 % فقط من إجمالي السكان البالغ تعدادهم 2.662.00

نسمة حسب إحصائية عام 1996م(24). مما انعكس سلباً، على دورهم السياسي المتمثل في عدم قدرتهم على التأثير، في مجرى الحياة السياسية هناك، بحكم وضعهم كأقلية مسلمة، فلم تكن لديهم أحزاب سياسية تمثلهم في البرلمان أو الجهاز التشريعي، أو التنفيذي في الدولة، مما يشير بوضوح بأنهم في وضع سياسي غير فعال وغير منفعل، بما يجري حولهم من تطورات سياسية، الأمر الذي جعلهم هدفاً سهل المنال، لبرامج وأنشطة حركات التنصير، التي ظلت تنشط وسط الأحياء الفقيرة التي يسكنها المسلمون في الكنفو برازفيل(25).

والخلاصة هي أن المسلمين في هذا الإقليم، يواجهون بعض التحديات، المتمثلة في الضعف الداخلي، الذي بدأ يفت في عضد هذه المجتمعات المسلمة في هذه الدول، بحيث أصبحوا يعانون من عوامل الاغتراب، والاستلاب الثقافي، والفكري، الموجه ضدهم من قبل الصهيونيه العالمية، وحركات التنصير، بهدف تكريس عوامل الضعف والاستسلام، وتعميق التبعية المذلة لهذه الشعوب المسلمة المغلوبة على أمرها.

ومهما حاولنا إبراز التحديات التي تواجه الإسلام والمسلمين بوسط أفريقيا، فلا يمكن أن تكتمل الصورة دون الإشارة إلى إسرائيل ودورها، وأطماعها في المنطقة الأفريقية، ولعل أبرز تلك الأدوار، هو محاولتها عزل الدول والمجتمعات العربية عن رصيفاتها غير العربية، وخلق صراع متصل بين العروبة والأفريقية في إقليم وسط أفريقيا، وتوثيق عرى الصداقة والتعاون مع تلك الدول ضد الأفارقة العرب، وخاصة في حوض النيل ووسط القارة، في محاولة دؤوبة لبسط سيطرتها على المواقع الاستراتيجية، لدعم تحالفها الاستراتيجي مع جنوب أفريقيا. ذلك التحالف القائم على التطابق، والتشابه في الأنظمة السياسية والمصالح المشتركة(26). ومحاولة تنصير وتمسح من يضعف من المسلمين أمام إغراءات الكنائس، بسبب

جوعهم وفقرهم، وحوجتهم للدواء، لأن الأمراض تطحنهم وتسحقهم، ورغبتهم في التعليم والجهل متفشي بينهم.

- **أوضاع المسلمين الاقتصادية في الإقليم:**

فيما يختص بهذا المحور، يجدر بنا في المقام الأول، محاولة التعرف على أوضاع المسلمين الاقتصادية في هذا الإقليم، وبالتحديد في تشاد المسلمة، وذلك لمعرفة ما إذا كانوا يمثلون بالفعل قوة اقتصادية كبيرة، بوسعها أن تلعب الدور الفعال والمؤثر، في مسار الاقتصاد الوطني للدولة. ومدى قدرتهم على تغيير أوضاع المسلمين هناك. ولفهم ما تقدم فهماً صحيحاً وعميقاً، لابد من الوقوف على بعض ملامح الاقتصاد في الدولة نفسها أول بأول.

وعليه فبإمكاننا القول- وبحسب المعلومات التي بين أيدينا - بأن تشاد دولة نامية، ولكنها تفتقر إلى بعض المقومات التي تجعل منها دولة مؤثرة من ناحية اقتصادية. وذلك لأنها دولة داخلية حبيسة، وليس لها منفذ على البحر، الأمر الذي يجبرها على الحصول على وارداتها وصادراتها عبر دولة الكاميرون، التي ترتبط معها بحدود سياسية مشتركة. هذا بالإضافة إلى أنها تمتلك مصادر طبيعية قليلة، خاصة وأن معظم الأراضي الشمالية غير صالحة للزراعة، بالرغم من توفر القيمة الاقتصادية لمستودعات النطرون الطبيعي، واليورانيوم بغرب البحيرة، ومخزون البترول في منطقة البحيرة وفي الجنوب التشادي، والذي ربما أوفى بمعظم متطلبات الدولة من الطاقة. ومع ذلك فإن تشاد تعاني من سمات وملامح الاقتصاد التقليدي، بشقية الزراعي والحيواني. والدليل على ذلك، أن 90 % من التشاديين يعملون في مجال الزراعة التقليدية وتربية الماشية، إذ يشكل الرعاة في الشمال 20 % من هذه النسبة(27). بالإضافة إل تخلف قطاع الصناعة، إذ لا توجد بتشاد إلا القليل من الصناعات، والتي تتركز بشكل

أساسي في العاصمة أنجمينا، والمدن الجنوبية البعيدة. وقد تعطلت معظم هذه الصناعات بسبب الحرب الأهلية الدائرة خلال العقدين الأخيرين، مما أدى إلى تناقص صادرات البلاد بصورة كبيرة، وظل الاقتصاد التشادي، يعاني من الضعف، خاصة وإن من عوائق التقدم الاقتصادي في هذه الدولة، ضعف وسائل النقل، وقلة المواصلات وتخلفها، وانعدام السكك الحديدية، وعدم وجود الطرق البرية المعبدة. مما أجبر الدولة على استيراد معظم بضائعها من فرنسا ، وسبب ذلك فيما يبدو وقوع هذه الدولة تحت تأثير المساعدات الاقتصادية، والمعونات الغذائية، القادمة إليها من فرنسا وأمريكا(28). وأكثر ما يهدد أوضاع المسلمين التشاديين اقتصادياً، إصرار فرنسا على تركيز جل اهتمامها في العمل من أجل استنزاف موارد الدولة، لمد مصانعها بما تحتاجه من مواد أولية، من خلال خطة استراتيجية محكمة تفتقت عنها أذهان دهاقنة السياسة، وخبراء الاقتصاد الفرنسيين، مما جعل الدولة تدور في فلك الاقتصاد الفرنسي، وفي تبعية مذله(29). لأن من سياسات فرنسا الاقتصادية في المنطقة، هي التمكين لشركاتها، بغرض احتكار النشاط الاقتصادي في تشاد، وخاصة مجال التصدير، أملاً في استغلال الجو الخالي من المنافسة، لتبخيس قيمة موارد البلاد، بشراء ما تحتاجه من مواد خام بقيمة زهيدة. باعتبار أن تشاد من الدول الفقيرة للغاية، بحسب التصنيف الدولي، إلا أنها كما أوردت بعض المصادر، بأنها قد بدأت تدخل في مرحلة جديدة من الحياة الاقتصادية، التي ربما أهلتها لان تصبح ثالث أهم منطقة اقتصادية في وسط أفريقيا، حسب زعم الدوائر الاقتصادية الأمريكية(30). وإلاَّ فما تفسير أن تسرع أمريكا في استخراج البترول التشادي واليورانيوم، مما يعد مؤشراً خطيراً للغاية، يصب مباشرة في خدمة سياسات المستعمر الرامية، إلى استغلال حالة الفقر والحاجة للسكان المسلمين، تحت مظلة إحداث التنمية والتطور الاقتصادي في الظاهر، بينما

تعمل في الباطن على إنجاح المشروع التنصيري، الذي يستهدف مسلمي وسط أفريقيا بصفة عامة، ومسلمي تشاد بصفة خاصة. وإلاَّ فما معنى مناشدة بابا الفاتيكان لأمريكا بعدم الاسراع في استخراج البترول التشادي، لعلمه بأن تشاد منطقة هامة، ومقبله على مرحلة جديدة من التطور الاقتصادي بحلول عام 2006م. وهذا ما يؤكد سوء نوايا بابا الفاتيكان، وسعيه الحثيث لتدمير البنيات الاقتصادية لدول منطقة وسط أفريقيا، الذي يمكن استنتاجه من قوله " ووسيلتنا إلى هذه المناطق، الفقر، والحاجة، فأرجو من الحكومة الأمريكية، ألاَّ تستعجل في استخراج البترول التشادي، حتى ننجز أهدافنا، وعندئذ فإن ثروة البلاد كلها، سوف تكون في خدمة ربنا المسيح"(31).

وبنظره متأمله، لهذا الواقع الاقتصادي المزرى، ندرك بأن الفرانكفونيين قد بدأوا بالفعل في تكريس جهودهم لإبقاء هذا البلد المسلم في حالة من الركود الاقتصادي، لتأكيد الحاجة المستمرة، للدعم الفرنسي، والمعونة الأمريكية، لإنعاش الاقتصاد التشادي، الذي أضرت به السياسة الاقتصادية الفرنسية طويلاً ومازالت، حتى شهدت البلاد سلسلة من المجاعات والأزمات والكوارث، والهدف من كل ذلك هو تحطيم الاقتصاد التشادي، بدليل تحكم الشركات الفرنسية في حركة النشاط التجاري في تشاد، وبشكل محكم، لا سبيل إلى الفكاك منه، حتى ظلت كل القطاعات الهامة في ميدان التجارة والصناعة والتصدير، تحت رقابه رؤوس الأموال الفرنسية(32).

ومن جهة أخرى، فقد بدأت فرنسا، وعن طريق عملائها وصنائعها، وربائبها الفرانكفونيين بوسط أفريقيا، من إحكام القبضة، على إنتاج اليورانيوم، وخاصة في تشاد، وأفريقيا الوسطى، تحت رقابة الجيش البري الفرنسي، المعد أصلاً، لتنفيذ مهامها ومخططاتها الحربية خارج أوربا. هذا

بالإضافة إلى الأنشطة التجارية، التي ظل يقوم بها المهـاجرين والوافـدين، الذين قدموا إلى تشاد، منذ أوائل القرن التاسع عشر الميلادي. وتذكر بعض المصادر إلى أن أعداد الليبيين المتواجدين في أغلب المدن التـشادية، مثـل فايا لارجو، ماو، بحر الغزال، آجي، وآتيه، قد وصـلت إلـى ثلاثـة ألاف شخص، جمعيهم يشتغلون بالتجارة، مضافاً إليهم المصريين الـذين وصـلوا إلى هذه البلاد الإسلامية، في عصور مختلفة، ولأغـراض متعـددة، فـي مقدمتها تجارة الجملة والتوريد عن طريق شركات الامتياز الفرنـسية(33). إن هذه السيطرة على التجارة والأنشطة الاقتصادية في تـشاد، مـن قبـل الفرنسيين وعملائهم، تشير بوضوح إلى أن الاقتـصاد التـشادي الـوطني، يعاني من ضعف ظاهر، بسبب سيطرة الأجانب، علـى ميـادين التجـارة، ومفاصل الاقتصاد التشادي، ولكل ذلك ورثت تـشاد مؤسسات اقتـصادية هشة، كبلت الدولة بالكثير من القيود، من جراء سياسات الاحتكار، وسيطرة شركات الامتياز، بحيث انعكس ذلك على أوضاع السكان المسلمين هنـاك، مما ينذر بوضع اقتصادي سيء، لا يعطي أي مؤشرات إيجابية، فـي ظـل غياب أي مؤسسات تجارية أو اقتصادية منافسة، تعمل لصالح المـسلمين أو يديرها مسلمون، بهدف رفع مستوى دخولهم المعيشية، حتى يتمكنوا من أداء دورهم بفعالية باتجاه خدمة الأهداف الكلية للدعوة الإسلامية، في هذا البلـد المسلم. ويرجع السبب في ذلك إلى ضعف مشاركة المسلمين في الأنـشطة التجارية، والتي بلغت 10.9 % فقط، مما يشير بأنهم يعانون بالفعـل مـن ضعف اقتصادي ظاهر بلغ 2.3 %بسبب الفقر والجوع، الذي ظلوا يعـانون منه نسبة 2.6%، كما أشارت بذلك نتائج تحليل الاستبانة(34).

وكذلك تتشابه الأوضاع الاقتصادية إلى حد كبيربين جمهورية تشاد وأفريقيا الوسطى، من أن الأخيرة دولة حبيسة مغلقة على نفسها، وليس لهـا منفذ على البحر، وتعاني من انعدام خطوط السكة حديد، ومعظم الطرق بها

غير معبدة، مما أسهم بقوة في عجز الدولة عن ربط مناطق الإنتاج بمناطق الاستهلاك. بالإضافة إلى وجود ذبابة التسي تسي، التي أثرت بشكل مباشر، على قطاع الثروة الحيوانية، وساهمت في إنتشار مرض النوم الأفريقي بين السكان، مما عطل طاقاتهم الإنتاجية، في مجالات الرعي والزراعة والصناعة(35).

وتعاني أفريقيا الوسطى من معوقات اقتصادية حقيقية، بسبب ما تعرضت له، من أزمات سياسية، ونزاعات داخلية، أضرت باقتصادها القومي، وتتضح المعاناة الاقتصادية التي تعيشها هذه الدولة، من أن ناتجها القومي لعام 1999م، قد بلغ 4.1 مليار دولار، بحسب تعادل القوة الشرائية فيها، بمعدل دخل فردوصل إلى 1166 دولار في السنة. ولذلك فإن ترتيبها في سجل التنمية البشرية يعد منخفضاً للغاية، إذ وصل إلى 154 من أصل 162 دولة مسجلة في تقرير التنمية البشرية لعام 2001م(36) والدليل على فقر هذه الدولة، وسوء أحوالها الاقتصادية، هو أن عدد الجاليات، اللبنانية واليونانية والفرنسية، قد تقلص تماماً، ولم يبق منهم إلا 700 أجنبي، لأن المردود المالي النقدي، قد تضاءل كثيراً، بالإضافة إلى بروز ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، الذي ظلت تعاني منه هذه الدولة. وبالرغم من قلة عدد اللبنانيين وجلهم من المسلمين، إلا أنهم ظلوا يسيطرون على جوانب ذات أهمية في اقتصاد أفريقيا الوسطى، وخاصة في مجال التجارة، إلا أن نشاطهم في المجال الصناعي محدود للغاية، ويقتصر فقط على صناعات معينة، مثل الخشب، والصابون، والزيوت، والدقيق. وبسبب هذه السيطرة على قطاع التجارة فقد أصبحوا أكثر عرضه للمخاطر، أثناء حدوث الأضطرابات السياسية، والنزاعات الأهلية، لأن أول ما يستهدفه اللصوص، أثناء هذه الأضطرابات، هو محال المواد الغذائية، والسلع الاستهلاكية، والأفران. وأياً كان الأمر، فإن اللبنانيين وإن كانوا أقلية مسلمة، إلا أنهم

يمسكون بنحو 50 % من اقتصاد البلاد، ويسيطرون على 80 % من قطاع النقل، و 70 % من قطاع التجارة، بالرغم من أشارتنا السابقة، إلى أن هذه الدولة محصورة ومغلقه، وليس لها أي منفذ على البحر. واللافت للنظر هو أن اللبنانيين على قلتهم قد أسهموا بشكل فاعل، في انعاش اقتصاد أفريقيا الوسطى، من خلال تشغيلهم للأيدي العاملة الوطنية(37).

ويبدو من سياق البحث، واعتماداً على منهج تحليل المضمون، فإن أكثرية اللبنانيين الموجودين في أفريقيا الوسطى، يدينون بالإسلام. وبالتالي فبوسعنا القول بأن هذه الأقلية المسلمة من الوافدين اللبنانيين، قد بدأت تساهم في بناء اقتصاديات جمهورية أفريقيا الوسطى، من خلال السيطرة على قطاع الاستثمار في بعض المشاريع الحيوية، ومن خلال مساهمتهم في تشغيل المواطنين المحليين في منشآتهم ومحالهم التجارية، ومعاملهم ومصانعهم، مثل اللبناني (مصطفى طراد) الذي قام بتشغيل 45 شخصاً من الوطنيين، بينما وظَّف(هزاع أبو زيد) 85 عاملاً من المواطنين المحليين(38) لكن يبقى الأمل المنشود في بروز بعض المؤسسات الإسلامية الاقتصادية الكبيرة، التي بوسعها، توجيه كل أنشطتها الاقتصادية، ورؤوس أموالها الضخمة، لخدمة الإسلام والمسلمين بوسط أفريقيا، الذين يعيشون أوضاعاً اقتصادية سيئة، من خلال برامج، وخطط محكمة ومدروسة، لضمان الحصول على نتائج إيجابية، لانتشال تلك الأقليات المسلمة التي أصبحت هدفاً استراتيجياً، لمخططات الدوائر الكنسية، والبعثات التبشيرية، وحركات التنصير، التي تزداد يوماً بعد يوم بإقليم وسط أفريقيا.

أما الكاميرون، فانها تتمتع باقتصاد نام، يعتمد أساساً على الزراعة، إذ يعمل نحو 75 % من السكان في زراعة المحاصيل النقدية، ويعد النفط والبوكسيت، الذي يصنع منه الألمونيوم، من أهم الموارد الاقتصادية في الكاميرون، ولكنها متأخرة في مجال الصناعة(39)، وتعمل عائلة اللبناني

(هزيم هزيم) في مجال استثمار الغابات وتحويل الخشب، والتصنيع الزراعي، فيما تعمل عائلة (حاج) في النقل وعائلة (زعتر) في التجارة العامة. ويعمل البعض الآخر من اللبنانيين في مجال المطاعم. ويقول (جمال الساحلي) أن أعمالهم في الكاميرون، تشمل قطاع النقل والتجارة، والوكالة لعدد من السيارات، مثل المازدا، وهونداي وهوندا، ويستوردون أغلب احتياجات البلاد من أوربا، وجنوب أفريقيا. وهذا دليل قوى يؤكد على أن الوافدين من العرب المسلمين، قد أسهموا بشكل واضح ومسئول في تطوير الاقتصاد الكاميروني، بسبب التسهيلات التي تمنحها الدولة. لمن ينوى العمل في مجال التجارة والاستثمار. وتتركز القوة الإقتصادية لهؤلاء اللبنانيين في العاصمة الاقتصادية دوالا. وما يؤخذ على الأقتصاد الكاميروني، أنه يعتمد أساساً على الاستثمارات الأجنبية أو الوافدة، والتي ربما تعرضت لبعض المضايقات، من جراء سياسات البنك الدولي، أو السياسات الاقتصادية للدولة الكاميرونية نفسها، مما يؤثر بشكل خطير على التطور الاقتصادي، لمواطنى هذه الدولة، الذين يشكلون العمالة الرئيسية، لنجاح تلك الشركات، والأعمال التجارية، التي تعج بها الكاميرون، ولكنها وبكل أسف مملوكة للإجانب، مما يشير بأن القوة الاقتصادية ليست في أيدي المسلمين أو الوطنيين. مما يشكك في إمكانية توظيفها لتحسين أوضاع الأقليات المسلمة، في دولة الكاميرون، والذين يشكلون 20% من السكان. ولكنها على كل حال، أفضل حالاً من بقية دول وسط أفريقيا من حيث الوضعية الاقتصادية(40)

أما الأوضاع الاقتصادية في الكنغو برازافيل، فتختلف عما عداها من دول الأقليم في تمتعها بثروات طبيعية قليلة، وبعض المعادن، وتعتمد الكنغو بالأساس على المحاصيل النقدية. ويعد النفط من أكثر المعادن قيمة اقتصادية في البلاد، بالإضافة إلى الغاز الطبيعي والبوتاس والزنك، هذا

فضلاً عن مقوماتها الأقتصادية الأخرى، المتمثلة في امتلاكها لأطول شبكة نقل في أفريقيا بشكل عام، ووسط أفريقيا بشكل خاص. ويسمى هذا الخط بخط سكك حديد الكنغو – المحيط، الذي يبلغ طوله 515 كلم، ويربط العاصمة السياسية الكنغو برازافيل، بالعاصمة الاقتصادية بوانت نوار. بينما تسير البواخر على نهر الكنغو (زائير)، ونهر الأوبانجي عند برازافيل، بحيث يتم نقل صادرت وواردات جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد عبر الشبكة الملاحية، وخط سكك حديد الكنغو – المحيط. وتمثل تجارة النقل النهري عنصر مهماً من عناصر الاقتصاد في الكنغو برازافيل(41).

وتعتبر الكنغو من البلاد الثرية، بحكم ما تحتوية أرضة من ثروات، يأتي النفظ في مقدمتها، وتعد الكنغو رابع دولة نفطية في أفريقيا جنوب الصحراء كما تشتهر بثروتها الغابية الهائلة وتعد كذلك من البلدان الأفريقية ذات التنمية البشرية المتوسطة، وترتيبها 126 من أصل 162 دولة، وفقا لتقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 2001م، وأن ناتجها القومي قد وصل خلال عام 1999م إلى 2.2 مليار دولار، مع معدل 727 دولار، للفرد الواحد من الناتج القومي. إلا أنها من البلدان التي عانت ولا زالت تعاني، من حالة عدم الاستقرار السياسي.

ويمكن القول بأن الوجود اللبناني الكبير في هذا البلد – بحسب تصريح وزير خارجية الكنغو (بنجامين بونقولو) – قد تراجعت أعدادهم كثيراً بعد أن شهدت الكنغو حربين أهليتين مدمرتين، خلال عامي 1993م – 1997م بسبب الصراع السياسي حول السلطة. ويتركز اللبنانيون في العاصمة الاقتصادية والميناء الرئيسي بوانت نوار، مما انعكس على نجاح وتميز أعمالهم في جميع المجالات، كالتجارة وشركات الطيران الخاصة، التي تغطي الكنغو بكاملها في مجال النقل الجوي، بالإضافة إلى شركات البناء وصناعة الأدوية وشركات بناء وشق الطرق، وتجارة الخشب وتصنيعه

وتصديره. وتتمركز كل هذه الأعمال والأنشطة التجارية في العاصمة الإدارية والسياسية الكنغو برازافيل، والعاصمة الأقتصادية بوانت نوار، بسبب انعدام وسائل الاتصال بين مدينة وأخرى تماماً، لانعدام الكابلات والهواتف(42).

ويبدو أن سر الحضور اللبناني في هذا البلد، هو النجاح والتميز، الذي حققوه من خلال طرقهم، لأبواب المهن التي تتسم بالندرة، وتحتاج إلى رؤوس أموال وفيرة وجرأة ومغامرة. ولأننا لم نعثر على مصدر يتحدث بشكل مباشر عن الهوية الدينية لهؤلاء اللبنانيين، إلا أن الواقع يشير إلى أنهم يتوزعون على الديانات الإسلامية والمسيحية، وإن كان عدد المسلمين يبدو أكثر من نظرائهم المسيحيين(43). ونستنتج من ذلك أن الكنغو برازافيل، من دول وسط أفريقيا، التي بها أقلية مسلمة، ولكنها وإن كانت وافدة أو مهاجرة، إلا أنها فاعلة وناجحة، استطاعت أن تسهم كثيراً في تطوير الاقتصاد الكنغولي، وتشغيل الأيدي العاملة، من الوطنيين المحليين، سواء أكانوا مسلمين أم مسيحيين.

- **أوضاع المسلمين الاجتماعية والتعليمية والثقافية في الأقبليم**

إن الأوضاع الاجتماعية في دولة تشاد المسلمة، قد تأثرت بشكل مباشر، بالحروب الأهلية، التي مازالت رحاها تدور بين أبناء المسلمين في هذه الدولة حول السلطة والثروة، والتي خلّفت آثاراً اجتماعية ونفسية بالغة السوء على المجتمع التشادي المسلم، والتي يمكن حصرها في ثلاثة جوانب أساسية: فالجانب الأول، قد تمثل في انخراط الكثير من الشباب التشادي، في المليشيات العسكرية المتصارعة، مما أسهم بقوة، في تغذية روح القبلية والأثنية البغيضة، التي بدأ تأثيرها ظاهراً، في تمزيق النسيج الإجتماعي، لمواطني هذه الدولة المغلوبة على أمرها. فيما يتمثل الجانب الثاني، في

حدوث هجرات واسعة للشباب التشادي المسلم إلى خارج البلاد، مما انعكس على معاناة كبار السن والعجزة من الرجال والنساء، في البوادي والفرقان، ذات الطبيعة الصحراوي القاحلة. الأمر الذي فاقم من بؤس، ومعاناة الأسر التشادية المسلمة. وأدى إلى تردي أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية. أما الجانب الثالث والأخير، فقد تمثل في السياسات الاستعمارية التي ظلت توجه سلوك القائمين على أمر الدولة، للقيام بعلمنة الحياة الاجتماعية، للشعب التشادي المسلم وبشكل عام. وذلك بالدعوة إلى خلق جيل لا يعرف سوى قضاء شهوته، من خلال اتخاذ المرأة وسيلة لهدم كيان الأمة التشادية، تحت مظلة إعطائها حقوقها الاجتماعية والسياسية الضائعة، والترويج لذلك بما سُمى بعيد المرأة العالمي(44).

وانطلاقاً مما تقدم، نستطيع القول وبقوة، بأن فرنسا ما زالت مستمرة في مواصلة جهودها، ودعم برامجها التنصيرية لبناء النخبة الفرانكفونية الجديدة، في منطقة وسط أفريقيا، وبوسائل متعددة، منها عقد المؤتمرات، ودعوة العناصر الشابة لزيارة بعض المدن الفرنسية لتلقى آداب اللياقة والأتوكيت الأجتماعي، وأساليب الحوار، بغرض إفراغهم، من قيمهم الاجتماعية، ومكتسباتهم الثقافية القديمة، ومن ثم الرجوع إلى بلادهم، لا ليتحدثوا عن قضاياهم الإجتماعية، وكيفية معالجتها، وإنما ليتحدثوا عما من شأنه زيادة نفوذها وخدمة مصالحها في أفريقيا(45). تمهيداً لاحداث قطيعة على الصعيد الإجتماعي، على مستوى اللغة والثقافة، والعادات والتقاليد، لاستنساخ طبقة مستعدة لتتلقى تعاليمها بلغة أجنبية، وتوصف بأنها متمدنة، لتنعزل عن الطبقات الإجتماعية الأخرى، ذات اللغات المحلية، ومن ثم تحويلها إلى طبقة اجتماعية مواليه فكرياً وثقافياً لفرنسا، وخادمة لمصالحها في هذه الدولة المسلمة.

أما عن الوضع التعليمي في تشاد، فإن لغة السارا، تعتبر من أكثر اللغات إنتشاراً في الجنوب التشادي، بالإضافة إلى بعض اللغات الأخرى. وقد بدأ النظام التعليمي في المدارس، في هذا الجزء من تشاد، على أيدي المنصرين، الذين دخلوا مع الاستعمار الفرنسي. وقد ساعد إنتشار التعليم المبكر في الجنوب، على تكريس سيطرة سكان هذا الجزء على الإدارة والسياسة في تشاد، إذ يتركز حوالي 80 % من مدارس تشاد الإبتدائية والثانوية، في مناطق يعيش فيها الذين يتكملون لغة السارا. كما أن أغلب رجالالأعمال، والمدرسين، والحرفيين، وموظفي الدولة، يتم إختيارهم من هذه المنطقة(46). ومما يجدر ذكره أن الفجوة في التعليم الحادثة بين سكان الشمال المسلمين، وسكان الجنوب المسيحين، قد أدت إلى زيادة الصراع بينهما، لاعتقاد سكان الشمال، بأنهم لا يحظون بنفس فرص التعليم المتوافرة لدي سكان الجنوب. بالرغم من أن الواقع يشير إلى أن الشعب التشادي كله يتكلم اللغة العربية بنسبة 100 %، مما يؤكد بأن اللغة العربية هي لسان التفاهم، بين كل الفئات الأجتماعية، والطوائف القبلية، العربية أو غير العربية. والدليل على صحة هذه المفردة، أنه لا توجد هناك لغة تجمع الشعب التشادي، وتمثل القاسم المشترك في مجال التواصل والتفاهم إلا اللغة العربية، وبالتالي فإنها اللغة القومية الأولى بلا منازع(47). ومن هنا ندرك أن الثقافة العربية، بجانب الدين الإسلامي، يشكلان في الواقع، عماد وروح الحياة الإجتماعية، والفكرية والثقافية في تشاد. ولذلك فقد أثرت هذه العناصر التي أشرنا إليها في سياق هذا البحث، تأثيراً واضحاً في تعليم وثقافة الشعب التشادي المسلم، مما جعل اللغة العربية تحتل مركز الصدارة، وتتميز على جميع اللهجات المحلية لدى القبائل غير العربية.

ويجدر بنا في هذا السياق أن نشير إلى أن الوضع التعليمي في تشاد، يرتكز على منابع أساسية، شكّلت الأساس الذي قام عليه التعليم بشقية

الديني والحديث. فإذا أردنا معرفة الوضع التعليمي في تشاد في فترة ما بعد الاستقلال. كان لابد لنا من الإشارة إلى أن الاستعمار الفرنسي، قد مهد لوضع تعليمي شاذ، كان له أبلغ الأثر في تحديد مستقبل تشاد في فترة ما بعد الاستقلال. تمهيداً لدخول الشمال المسلم في صراع طويل مع الجنوب المسيحي والوثني، الذي أنشأت فيه فرنسا المدارس الحديثة، إلى جانب الكنائس، والخدمات الطبية، ببناء المستشفيات المعدة إعداداً جيداً، والمؤهلة تأهيلاً عالياً، وبدأت تعمل على نشر الثقافة الفرنسية، عندما أخذت مدارس الرهبان تمد الحكومة، والإدارة الفرنسية والشركات، بما تحتاجه من الفنيين والإداريين، خاصة وأن لغة البلاد الرسمية قد كانت الفرنسية، في حين كانت نسبة التعليم الإبتدائي مرتفعة جداً في الجنوب المسيحي، ومنخفضة في الشمال المسلم. فقد عمل هذا الوضع على خلق هوة عميقة بين المواطنين، وأتاح الفرصة لظهور بعض مشاعر التغريب، والاستعلاء الثقافي، التي أصبحت تفعل فعلها في تعميق هذه الهوة بين أبناء الوطن الواحد.

إلا أن الدولة، قد حاولت معالجة هذا الوضع، مؤخراً بتحويل المدارس الثانوية إلى مدارس ثنائية اللغة، على غرار المدرسة الفرنسية الحكومية، في حين ظل المواطنون في عزوفهم عن أدخال أبنائهم في المدرسة الرسمية الفرنسية، ولجأوا إلى إنشاء المعاهد العلمية الأهلية، برغم مما كان يعتريها من قصور في نظمها التعليمية، ومناهجها، وإعداد معلميها. فكان الناتج هو إقبال المواطنين على هذا النوع من التعليم الذي استجاب وبشكل عملي لمقوماتهم الأجتماعية والثقافية، مما أسهم بقوة في إنتشار هذه المدارس وتنوعها. إلى جانب مدارس الجاليات العربية التي حظيت في تلك الفترة بمكانة مرموقة، الأمر الذي أجبر الدولة على الإعتراف باللغة العربية كلغة رسمية، وتبع ذلك الاعتراف بالمدارس العربية والأهلية الخاصة. كما

أصبحت الدولة تشارك في تنظيم الامتحانات، ومنح الشهادات، وتوفير المعلمين، من خلال قسم تابع لمعهد المعلمين، مهمته تدريب وتأهيل معلمي اللغة العربية، لمد المدارس الرسمية والمدارس الأهلية بالمعلمين. ولعل الجداول 1، 2، 3 توضح لنا بجلاء، فئات المدارس بجمهورية تشاد، ولغة التعليم فيها. والإحصائيات بأعداد الطلاب، والمدارس العربية بالمراحل التعليمية المختلفة. الأهلية والمدارس الخاصة، التابعة للجاليات، وتوزيعها الجغرافي:

جدول رقم (1) يوضح فئات المدارس بجمهورية تشاد ولغة التعليم فيها

الفئة	تصنيفها	لغة التعليم	اللغة الثانية إجبارية	ملاحظات
المدارس الرسمية*	الفرنسية العربية	الفرنسية العربية	العربية الفرنسية	يدارس فيها المنهج الرسمي الفرنسي يدرس فيها المنهج الرسمي العربي
	المزدوجة	الفرنسية	العربية	يدرس فيها المنهجان الرسميان العربي والفرنسي
المدارس الأهلية وتخضع لمراقبة الدولة	الفرنسية	الفرنسية	العربية	يدرس فيها المنهج الفرنسي
	العربية **	العربية	الفرنسية	تدرس فيها مناهج عربية سودانية، وليبية، ومصرية
المدارس الخاصة وتخضع لمراقبة الدولة	العربية	العربية	الفرنسية	يدرس فيها المنهج العربي
	المزدوجة	الفرنسية والعربية		يدرس فيها المنهج الرسمي الفرنسي بالعربي
مدارس الجاليات	فرنسية	الفرنسية	العربية	يدرس فيها المنهج الفرنسي
	عربية	العربية	الفرنسية	يدرس فيها المنهج السوداني(48).

المصدر: د. مصطفى أحمد على، "التعليم الإسلامي في جمهورية تشاد تاريخه وآفاقه"، مجلة دراسات أفريقية، العدد السادس عشر، يناير 1997م، ص 33.

الجدول رقم (2)

ويوضح المدارس العربية والأهلية الخاصة وعدد طلابها:

المرحلة	عدد المدارس	عدد الطلاب		مجموع الطلاب
		بنين	بنات	
إبتدائية	95 ***	12593	7664	20247
إعدادية	14	1072	651	1723
ثانوية	10	2006	744	2750
المجموع	**119**	**15661**	**9059**	**24720 (49)**

المصدر: د. مصطفى أحمد على، مرجع سابق، ص(34).

جدول رقم (3) يوضح أهم المدارس والعربية والأهلية والخاصة التابعة للجاليات :

م	اسم المدرسة	موقعها الجغرافي	المراحل التعليمية المتوفرة بها	منهج التدريس بها	ملاحظات
1	المعهد العلمي (أم سويقو)	أبشي	إبتدائي، متوسطة، ثانوية	المنهج الأزهري	إنشاء الشيخ عليش عووضة
2	معهد التربية الإسلامية	أبشي	إبتدائي، متوسطة، ثانوية	المنهج الأزهري	
3	المركز الإسلامي	أبشي	إبتدائي، متوسطة، ثانوية	المنهج الأزهري	
4	روضة الأحباب	أبشي	إبتدائي، متوسطة، ثانوية	منهج سوداني	
5	ثانوية الملك فيصل	الجمينا	إبتدائي، متوسطة، ثانوية	منهج تشادي وأزهري	
6	ثانوية مسجد النور	الجمينا	إبتدائي، متوسطة، ثانوية	مصادر مختلفة	
7	مدرسة الجيل الصاعد	الجمينا	إبتدائي، متوسطة، ثانوية	مصادر مختلفة	
8	المدرسة الشعبية	الجمينا	إبتدائي، متوسطة	مصادر مختلفة	
9	مدرسة الدعوة الإسلامية	الجمينا	إبتدائي، متوسطة		
10	مدرسة قجة العربية	الجمينا	إبتدائي، متوسطة		
11	المعهد الإسلامي الكويتي	الجمينا	إبتدائي، متوسطة، ثانوية	منهج ، سوداني	تشرف عليه لجنة مسلمي أفريقيا
12	مدرسة الصداقة السودانية التشادية	الجمينا	إبتدائي، متوسطة، ثانوية		تشرف عليه وزارة التربية والتعليم السودانية
13	المعهد العلمي	الجمينا	إبتدائي، متوسطة، ثانوية	منهج أزهري	
14	المنهج الصناعي	الجمينا	ثانوية		
15	ثانوية ابن سيناء	الجمينا	متوسطة، ثانوي	منهج تشادي فرنسي مع التركيز على اللغة العربية والتربية الإسلامية	تشرف عليه منظمة الدعوة الإسلامية(50)

المصدر: د. مصطفى أحمد على، مرجع سابق، ص (34)

ومن خلال الجداول 1 ، 2 ، 3 ، والإحصائيات التي أوردناها، يتضح وبجلاء أن جمهورية تشاد، تعاني من أوضاع تعليمية سيئة للغاية، والمتمثلة في النقص الحاد في المؤسسات والمعاهد، التي تعنى بتدريب وتأهيل المعلمين، الأكفاء المزودين بكفايات تدريسية عالية الجودة، للعمل بهذه المدارس المحدودة ، والتي تتركز بالأساس في العاصمة والمدن الكبيرة، وبدرجات متفاوته. مما يشير إلى أن تشاد وبهذه الوضعية، تحتاج

بالفعل إلى طاقة تأهيليه لا تتجاوز 70 معلماً في السنة، لتغطي حوجة المراحل الدراسية المختلفة، كما يتضح ذلك من الجداول آنفة الذكر. مما يؤكد بأن التعليم في تشاد يسير بخطى متعثرة، وبعيدة كل البعد، عن مسايرة أسباب التقدم والتطور، الناتج من الإنفجار المعرفي الماثل، والتدفق المعلوماتي الحادث، وإنتشار وسائل التعليم الحديثة من تقنيات متقدمة وخلافه. وليس أدل على ذلك مما ذكره الباحث الدكتور مصطفى أحمد على، بأن تشاد تحتاج – في الواقع – إلى نصف قرن كامل كي توفر معلماً واحداً، مؤهلاً تربوياً، ومهنياً لكل مدرسة، الأمر الذي أجبر وزارة التربية والتعليم التشادية، على استحداث نظام معلم الفصل في المرحلة الإبتدائية، الذي يقضي بتكليف معلم واحد ليقوم بتدريس كل المواد الدراسية باللغة العربية. في المدارس العربية والمزدوجة، مع التفكير الجاد في تأهيل وتدريب المعلمين الحاليين الذين يدرسون باللغة الفرنسية، من خلال برامج تدريبية معينة ليتخصصوا في اللغة العربية، ثم يدرسوا بها فيما بعد في مختلف المراحل التعليمية(51).

أما التعليم الديني في تشاد فقد ظلت تشرف عليه بعض المؤسسات ذات الطابع الديني، بهدف خدمة أوضاع المسلمين التشاديين التعليمية، وتوسيع دائرة الإسلام، وتحسين صورته. ومن أهم المعاهد والمدارس التي أسهمت في التعليم الديني في تشاد، المعهد الديني الإسلامي بمدينة أبشي، ومعهد التربية الإسلامية في انجمينا، والمركز الإسلامي للملك فيصل بأنجمينا، ومعهد الثقافة العربية، ومعهد النهضة العربية. وقد تمكنت إدارة هذه المعاهد والمراكز، من إدخال مناهج دراسية تحت أشراف الجامع الأزهر، مما أسهم بقوة، في تطور هذه المراكز، وبسرعة مذهلة، أغضبت العدو الاستعماري الفرنسي، فقام بإغلاق المعهد الأُم في مدينة أبشي، من أجل محاربة الإسلام ولغة القرآن، والثقافة العربية. وبالرغم من هذا

الاستهداف المتعمد، ظل خريجوا هذه المراكز الإسلامية، يواصلون نشاطهم وجهودهم، في نشر التعليم باللغة العربية، على حساب المد الثقافي الفرنسي، مما أجبر السلطة السياسية الحاكمة في تشاد، إلى الاعتراف باللغة العربية، كلغة رسمية في الدولة إلى جانب اللغة الفرنسية. هذا بالإضافة إلى وجود المدرسة العربية التي تعرف بمدرسة الصداقة السودانية التشادية، التي يدرس فيها المنهج السوداني، بل وحتى المدرسين سودانيين، تقوم بإبتعاثهم والصرف عليهم، وزارة التربية والتعليم السودانية، ليقوموا بدورهم التعليمي والتربوي والمهني، في إعداد مخرجات تعليم، قادرة على المساهمة في خدمة العمل الإسلامي، بهدف تحسين أوضاع المسلمين، الأكاديمية والعلمية والمعرفية، ليصبحوا أكثر قدرة وفعالية، بالرغم من الأخطار والمهددات التي تحاصرهم من كل جانب.

وهناك وجود فاعل ومؤثر لمركز فيصل الإسلامي، والمركز الإسلامي الكويتي، وبعض المؤسسات التي قامت بتشييدها الحكومة الليبية. كما توجد اللجنة الإسلامية العليا، والتي أُطلق عليها أسم المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بجمهورية تشاد، الذي أصبح بمثابة وزارة الشئون الدينية والأوقاف لدى العالم الإسلامي، بل وهناك العديد من الأساتذة، والعلماء، في شتى ميادين المعرفة، للمساهمة في تقوية وتوطين لغة القرآن الكريم، في تشاد المسلمة، التي تتعرض إلى فرنسة ثقافية حقيقية. وقد كان المردود العملي لهذا الدور الذي ظلت تضطلع به تلك المؤسسات، أن سمحت الدولة بإستخدام اللغة العربية في الإعلام الحكومي، من خلال الراديو والتلفزيون، بل وفي تقديم البرامج الثقافية والأجتماعية، وفي المناسبات الدينية، والنشرات الأخبارية، وفي إلقاء الخطب أيام الجمع بكل المساجد المنتشرة في أنحاء الجمهورية. كما توجد بعض المكاتب الإسلامية، الخاصة بالمنظمات الإسلامية، الناشطة في مجال الدعوة الإسلامية، في هذه المنطقة

من وسط أفريقيا، مثل رابطة العالم الإسلامي، ومنظمة الدعوة الإسلامية، والأغاثة الإسلامية، بغرض نشر الثقافة العربية والإسلامية في تشاد المسلمة(52). مما يؤكد بأن اللغة هي حجر الزاوية، في الحفاظ على الهوّية الإسلامية، والذاتية الوطنية التشادية، بعيداً عن برنامج الاستلاب الفكري والثقافي، الموجه ضد مسلمي هذه الدولة، من قبل فرنسا، ومن يدور في فلكها.

أما عن الوضع الثقافي في تشاد، فإنه يعاني من بعض التشوهات، التي قد تفضي إلى صراع ثقافي وشيك بين المثقفين التشاديين الذين تشربوا الثقافة العربية، وأصبحوا مرفوضين من قبل من تأثروا أو خضعوا لتأثير الثقافة الفرانكفونية، ووجهة هذا الصراع تشير – في الواقع – إلى محاولة إثبات وجودهم داخل مؤسسة الحكومة، للحصول على حقهم الطبيعي في المساواة مع المثقف التشادي الذي يجيد الفرنسية، ويحظى بوضعية مميزة على الصعيدين الاجتماعي والثقافي. وأمام هذا الصراع الثقافي المحتدم، بين الثقافة العربية ذات المنبع الإسلامي، والثقافة الفرنسية ذات المنبع الأوربي الغربي، تجدنا مرغمين على محاولة معرفة الوضع الثقافي في تشاد، من حيث قبول الأُسر التشادية من أن يَدرُس أبناءها باللغة العربية أم بالفرنسية. وإذا كانت الأجابة بنعم، فكيف يمكن لنا تفسير تمدد واتساع وإنتشار المدارس العربية في تشاد مع توافر فرص الالتحاق بالمدارس الفرنسية، في ظل الظروف المادية والاقتصادية الطاحنة، التي تواجهها هذه الأُسر والمدارس، مضافاً إليها المعاناة التي يجدها المثقف بالعربية في تشاد(53).

وبقراءة فاحصة لهذا الواقع الاجتماعي والثقافي، لأوضاع المسلمين في هذه الدولة المسلمة، يمكننا القول، بأن الدولة منحازة – في أحيان كثيرة – للمثقف التشادي الذي درس باللغة الفرنسية، على حساب المثقف التشادي الذي درس باللغة العربية. والدليل على ذلك، أن فرص العمل غير متاحة

تماماً، أمام من استكملوا تعليمهم في المؤسسات العربية العليا في تشاد، إذ نجدهم يشكون من مرارة وسوء واقعهم، وبشكل علني ومكشوف، عندما يرون زملائهم الذين درسوا بالفرنسية، في مستويات أرفع منهم، ويعملون في أجهزة الدولة المختلفة، بينما يُحرمون هم من ذلك، لا لذنب ارتكبوه، أو جرم اقترفوه، وإنما لأنهم لا يجيدون اللغة الفرنسية.

إلاَّ أن ظروفاً مواتية قد تولدت لمصلحة المثقف باللغة العربية، الذي تخرج من مؤسسات الداخل، وخاصة أولئك الذين أخذوا يشقون طريقهم نحو الوظيفة العامة، مما ساعدهم في أن يجدوا أوضاعاً شبيهة بتلك التي نالها زملاؤهم الذين درسوا بالفرنسية. غير أن المشكلة الحقيقية تكمن في النظرة الدونية التي يواجهها المثقفين باللغة العربية، من قبل المثقفين بالفرانكفونية، باعتبارهم أنداداً لهم، قد أسهم كثيراً في تعقيد الأوضاع النفسية لكلا الطرفين. مما ينذر ببروز تيارات ثقافية متصارعة في تشاد – أحدهما يمثل العمق الاستراتيجي، الساعي لتوطين الثقافة والفكر الفرنسي في تشاد، والآخر يمثل تيار الثقافة العربية الوطنية الإسلامية. والجدير بالذكر، أن الناتج من هذا الصراع، قد عقد الأزمة، إلى درجة أن ظهر تيار يقوده المثقفون الفرانكفونيون، ينادي برفض الاحتكاك المباشر بزملائهم التشاديين، الذين يدرسون بالعربية، وبدعم واضح من الأجهزة الإدارية والتنفيذية والقانونية التي ترعاها الدولة(54).

ويبدو أن القضية أكبر من ذلك بكثير، وأنها تسير بإتجاه التصعيد والتعقيد، إذا تم النظر إليها بمنظار الصراع الثقافي الماثل، بين مثقفي اللغة الفرنسية، الذين تمرسوا على قيادة دفة الأمور، وتوجية السلطة السياسية العليا في الدولة التشادية، منذ الاستعمار وحتى اليوم، وبين مثقفي العربية، الذين ظهروا بقوة على الساحة الثقافية والفكرية، بغية استرداد حقوقهم ومكتسباتهم المشروعة. على أساس حق المواطنة، وليس على أساس الوضع

الثقافي، وعلى قدم المساواة مع رصفائهم الذين تأثروا بالثقافة الفرانكفونية، مما أسهم في إنتاج أزمة جديدة عبرت عنها، عمليات الدعاية والتشويش، التي ظل يروح لها زملاؤهم الفرانكفونين، بقصد التشكيك في كفاءتهم العلمية والمهنية، وأدائهم الإداري الحكومي، بإعتبار أن لا أداري ناجح، إلاَّ إذا تحدث بالفرنسية - ومما زاد الطين بله- بحسب الدراسة التي أعدها الدكتور، محمد صالح أيوب، والتي أشارت إلى حقيقة هامة، مفادها، أن الصراع الثقافي والاجتماعي الماثل، بين فئة المثقفين بالعربية، وأولئك المثقفين بالفرنسية، قد أدى إلى تدخل الدولة، التي دعمت وبشكل سافر، موقف المثقفين بالفرنسية، على حساب أنصار الثقافة العربية، بحيث تم إبعاد وإقصاء، المثقفين التشاديين باللغة العربية، تماماً عن مواقع صنع القرار واتخاذه، بصرف النظر عن دورهم الإجتماعي، أو الثقافي، أو مستواهم العلمي والأكاديمي(55). مما خلَّف نوعاً من الانطباع السيء لدى المثقفين باللغة العربية، وولد لديهم إحساساً بأنهم عنصر غير مرغوب فيه، ولا يصلح للأعمال الكبيرة، والأدوار العظيمة، التي تتطلب الخبرة والدراية والدُربة. الأمر الذي أدى إلى خلق أوضاع إجتماعية متأزمة، أدت بدورها إلى تدخل الدولة، للتخفيف من وطأة وحدة الصراع الأجتماعي الثقافي الدائر، بين الفئات المتصارعة، وقد تم احتواء الموقف بصورة شكلية، وذلك بالدعوة إلى المساواة بين المثقف التشادي الفرانكفوني، وأخيه المثقف باللغة العربية، بإعتبار أن اللغتين معترف بهما من قبل الدولة. ولكن عملياً مازال المثقف بالعربية يشعر بالكثير من الغبن والإحباط، نتيجة للعداء والاستهداف، الذي تكنه له الإدارة السياسية، والتجاهل التام الذي يواجهه، عندما ينوي التعبير عن حقوقه القانونية والاجتماعية أو الخدمية.

فإذا كان هذا هو الحال في تشاد، ذات الأغلبية المسلمة، فإن الأوضاع الاجتماعية، والتعليمية والثقافية في أفريقيا الوسطى تبدو أسوأ

بكثير، لأن المسلمين في أفريقيا الوسطى، يمثلون أقلية مسلمة تتراوح بين 3 % - 10% من جملة السكان، البالغ تعدادهم 3.5 مليون نسمة، كما أوضحنها من قبل. ونسبة لاندماج هذه الأقلية المسلمة، في الشرائح الاجتماعية الأخرى، بدرجة كبيرة، بحيث لم تكن تعاني من أي فوارق طبقية، أو ثقافية، أو أثنية أو عرقية، إلا أن الأستعمار الفرنسي، قد حاول جهد طاقته، العمل على تفكيك، هذا النسيج الاجتماعي المتماسك، وتجزئته بشكل يخدم مصالحها في المنطقة. وقد كان المدخل لبلوغ هذه الغاية، هو نشر الرذيلة ، وإحلالها مكان الأخلاق الفاضلة، بهدف تحطيم المثل والقيم الاجتماعية، الضابطة لسلوك أفراد المجتمع المسلم، باعتباره من الأقليات المسلمة المحافظة. وبالفعل فقد بدأت فرنسا برنامجاً، يحوي خطة إجرامية هدفت إلى الغزو الثقافي والفكري من خلال الاستلاب الحضاري، فيما يتصل بالقيم والمثل، التي تحاول فرنسا نشرها في أوساط مجتمعات دول وسط أفريقيا، من خلال القنوات الفضائية، والخطاب الإعلامي المفتوح، والبث التلفزيوني الحر، الذي ظل يَعرض صوراً شاذة وخليعة، للملابس الفاضحة، ويروِّج للعلاقات المشبوهة بل والمرفوضة أخلاقياً. لأنها تصادم العادات والتقاليد المجتمعية، فيما يتصل بالعلاقة الجنسية بين الرجل والمرأة، والتي أظهرت في الآونة الأخيرة، نوعاً من الخروج عن المألوف (الملابس الضيقة المحذقة) والتفسخ الأخلاقي، بشكل يسيء إلى الذوق العام المسلم، ويقنن للإباحية، التي يرفضها الدين الحنيف، وتبغضها أخلاق المسلمين، في هذه الدولة، إذا علمنا بأن فرنسا، إنما ترمي من خلال هذا إلى الغزو الثقافي، والفساد الأخلاقي، إلى إشاعة الرذيلة، وقتل الفضيلة في نفوس الناشئة في المجتمع المسلم، وذلك بتشجيع شرب الخمر، الذي أصبح سمة من سمات مجتمع أفريقيا الوسطى، حتى تحولت العاصمة بانقي، إلى حانة من حانات الخمر، تعج بالبارات، التي وصل عددها إلى الألف بار، بل

وأصبح الرجال والنساء، يشربون الخمر، في منعطفات الطـرق والأزقـة، ويعربدون دونما خجل أو حياء، حتى الصباح الباكر، فعم الفساد وطم، لأنها – أي فرنسا – قد سعت إلى ترخيص أسعار الخمور، حتى تكون في متناول أيدي الفقراء والمسحوقين، بحيث أصبح الرقص والطـرب، مـن السمات البارزة، التي تميز مجتمع أفريقيا الوسطى، عما سواه مـن مجتمعـات دول الإقليم، إذ ترى الفتيات والشباب، يرقصون على أنغـام الموسـيقى، وهـم سكارى في الشوارع العامة، دونمـا ضـابط أخلاقـي، أو وازع دينـي أو ضمير، حتى بلغ الفساد الخلقي ذروته، فتـسرب إلـى المـدارس الثانويـة والجامعات. إذ كثيراً ما تحمل الطالبة سـفاحاً مـن زميلهـا بالجامعـة أو الثانوية، ثم يتخلى عنها في أي لحظة، لتصبح ضحية لهذا الواقـع، فيـزداد انحرافها، وينفلت زمام أمرها. وقد وصل الحال حداً، انعدمت معـه غيـرة الرجال على النساء، في هذا المجتمع، فلا يرون ذلك عيباً أو فضيحة، بـل يعدونه سلوكاً طبيعياً وسوياً، تمت ممارسته فـي إطـار التمتـع بالحريـة الشخصية(56). فإذا نجحت فرنسا كل هذا النجـاح، فـي إفـساد أخـلاق المجتمع، وبشكل مباشر وعملي. فإن هذه الدولة سوف تصبح أكثر عرضـة لبعض التأثيرات الثقافية والفرنسية بالرغم من تـراثهم وأرثهـم الإسـلامي العريق، الذي ظل يصدهم عن الوقوع، في مثل هذه الأوحـال والموبقـات. ولما كانت أفريقيا الوسطى من أفقر دول وسط أفريقيا، فقد أصبح اقتصادها معتمداً بالأساس على المعونات، مما أوقع كل الشعب تحـت طائلـة الفقـر والبؤس، ونحن نعلم ما للفقر من دور سلبي لا يؤمن جانبه، وبالتـالي فـلا يمكن للمسلم في دولة كهذه، أن يكون متماسكاً اجتماعياً وفاعلاً دعويـاً، إلا إذا كان مستقراً من ناحية مادية، إذ يصعب على الفقيـر المعـدم مقاومـة مغريات الشهوة، وجاذبية برامج الجماعات التبشيرية، التي تحاصره من كل جانب، في محاولة جادة لاستغلال ظروفه الاجتماعية الصعبة، التـي ظـل

يرزح فيها، ويعاني منها، بالرغم من رسوخ قدم الإسلام في هـذه المنطقـة منذ أمد بعيد.

- **أوضاع المسلمين الدينية**

ومهددات الوجود الإسلامي في الإقليم

لقد مرَّ بنا في سياق هذا البحث، أن المسلمين يـشكلون 85% مـن مجموع سكان تشاد(57). وأن المذهب السائد بين المسلمين في هذه الدولـة، هو المذهب المالكي، وأن القاسم المشترك بين كـل المـسلمين التـشاديين، عرب وغير عرب، هو وحدة شعائرهم التعبدية، مـن وضـوء، وصـلاة، وصيام وزكاة وحج. ومع ذلك فإن بعض الباحثين قد أشار إلى وجود عرب مسيحيين في تشاد، وقد ساق دليلاً على ذلك، بقيام الإذاعة الوطنية التشادية، ببث الصلوات الإنجيلية، خلال أيام الأحد، وهذا رأى جرئ للغاية، لابد مـن إعمال النظر والتدقيق، عند التعامل معه، بينما يقدم باحث آخـر إحـصائية تبين نسبة المسيحيين العرب في تشاد، قياساً بالأكثرية المـسلمة، ذاكـراً أن العرب المسلمين يمثلـون 99%، والعـرب الكاثوليـك 0.1 %، والعـرب البروتستانت 0.1%، والبقية إما وثنيين أو ليس لهم دين(58). وهـذا أمـر مستغرب للغاية، ويدعو إلى الشك والريبة، بشكل يطعن في مصداقية هـذه المعلومات والإحصائيات، لسبب بسيط، وهو أن العرب هم الـذين أدخلـوا الإسلام في تشاد منذ القرن الأول الهجري السابع الميلادي، عنـدما دخـل القائد عقبة بن نافع واحة كوار بحوض بحيرة تشاد.

ولمعرفة أوضاع المسلمين الدينية هناك، من خلال قراءة الخريطـة العقائدية لهذه الدولة، يلزمنا التسليم بأن تشاد، هي أحدى دول وسط أفريقيا، التي عرفت الإسلام منذ وقت مبكر لدخوله أفريقيا في معيّة القبائل العربيـة المسلمة، التي تحملت عبء مسئولية نشر الإسلام، واللغة العربية في تشاد، خاصة وأن العرب يمثلون خمس سكان تشاد اليوم، ولأن تشاد تمثل الجـسر

الرابط بين أفريقيا والعالم الإسلامي والعربي، فإن الممالك الإسلامية التي قامت، أو نشأت حول حوض بحيرة تشاد، قد عملت على دفع مسيرة المد الإسلامي، باتجاه دول وسط أفريقيا- موضوع بحثنا هذا- خاصة وأن الخريطة العقائدية اليوم في تشاد، تؤكد بأن 85 % من جملة السكان من المسلمين، البالغ تعدادهم سبعة ملايين نسمة. مما يشير بأنهم يشكلون أغلبية مسلمة، ظلت تعمل جنباً إلى جنب، مع المؤسسات الإسلامية الأخرى، على نشر الإسلام بين القبائل الوثنية في تشاد، والتبشير بعدالته ومساواته، بين كل الملل والنحل، التي تدخل تحت مظلته وتهتدي بهدية، وقد جاءت النتائج إيجابية، من خلال تجاوب القبائل الوثنية، مع الدعاة المسلمين، بحيث انعكس ذلك على تزايد أعداد الداخلين في الإسلام، وأعطى أملاً في أن تصل الزيادة في نسبة المسلمين إلى 97 % من جملة السكان(59).

ومن المؤشرات الداعمة لهذا الأمل، حدوث حالات اعتناق للإسلام، من قبل الوثنيين، الذين عرفوا في تشاد بالمهتدين الجدد، وتربو أعدادهم على ألف شخص، كانوا قد أعلنوا إسلامهم، على يد الدعاة من تشاد، وتم تسجيل أسمائهم في كشوفات أودعت في أضابير مكاتب المجلس الإسلامي الأعلى، في العاصمة أنجمينا. وقد أُلحقوا جميعهم بمعاهد المهتدين الجدد، لتزويدهم بالمعارف الإسلامية، وتحفيظهم بعض الآيات القرآنية، حتى يتمكنوا من أداء شعائرهم التعبدية، بطريقة تعينهم على التعرف على مزايا وتعاليم الإسلام الهادية إلى الصراط المستقيم. والحاقاً لأولئك المهتدين، فقد اعتنق مجدداً 280 رجلاً و 190 إمراة الإسلام، وكلهم من قرية (بمباليو). وهذا مؤشر آخر يؤكد بأن حركة المد الإسلامي في تشاد طاغية ومستمرة، وتجتاح العديد من المدن والقرى، بهدف القضاء على الوثنية وبشكل نهائي في تشاد المسلمة. وما كان ليحدث ما حدث، لولا الدور الفاعل والنشط الذي ظل يقوم به اتحاد أئمة المساجد في تشاد – خلال أثني عشر عاماً –

في تقديم بعض الأعمال التي من شأنها تحسين صورة الإسلام، وعكس الوضع الديني المميز للمسلمين في تشاد، قياساً برصفائهم في دول وسط أفريقيا الأُخرى. فقد قام هذا الاتحاد بتوفير الأئمة لـ 1750 مسجد، منها 750 مسجداً جامعاً، وألف مسجد مخصص لأداء الصلوات الخمس، بالإضافة إلى بعض الزوايا الملحقة بهذه المساجد، لتحفيظ المهتدين الجدد القرآن الكريم، وتعليمهم اللغة العربية.

ومن ضمن الأعمال الكبيرة، والإنجازات العظيمة لهذا الاتحاد، تدريب الأئمة والدعاة، على الخطابة والتدريس، وكيفية إدارة الحلقات الدراسية، لنشر الوعي الديني على أوسع نطاق ممكن، بغرض التصدي للأفكار والمهددات، التي تحاول جاهده تكريس وتوطين الفهم الخاطئ للدين، لتشويه صورة الإسلام، وطمس معالمه وهويّته، في هذا البلد المسلم. كما يقوم الاتحاد، بإرسال القوافل الدعوية إلى كل المناطق، التي تتركز بها القبائل الوثنية، لتحصينهم ضد الاستهداف الموجة إليهم، من قبل حركات التنصير المعادية للإسلام والمسلمين، في هذه المنطقة من وسط أفريقيا.

ومن الأخطار والمهددات التي تواجه المسلمين في تشاد اليوم – على حد قول رئيس اتحاد أئمة المساجد في تشاد– وجود 150 مؤسسة ومنظمة معادية للإسلام، تتوافر لديها كل الإمكانات المادية الضخمة، بحيث تمكنت من تأسيس العديد من المدارس، التي توفر الإعاشة المجانية للطلاب، الذين يلتحقون ببرامجها حتى يسهل جذبهم للبرامج التنصيرية المدعومة من فرنسا، والتي تقوم بتنفيذها البعثات التبشرية، التابعة للكنسية الكاثوليكية والبروتستانتية. وقد بدأت هذه الكنائس نشاطها التنصيري في المناطق الجنوبية، باعتبارها مناطق وثنية، بعيدة عن الإسلام وتأثيراته الثقافية والروحية والفكرية والعقائدية.

وبسبب الجهود الجبارة، التي ظل المنصرون يبذلونها، وسط القبائل الجنوبية الوثنية، بالترغيب تارة وبالترهيب تارة أخرى، من خلال تقديم الخدمات الإنسانية – كما يزعمون – من توزيع للغلال والحبوب، والآلات الزراعية، والأدوية، وغيرها من احتياجات الأهالي الضرورية. وحرمان من لم يخضع لتوجيهاتهم التي تسير باتجاه نجاح مخططاتهم، وخدمة مصالحهم الاستراتيجية في المنطقة. ولتكريس هذا الواقع، بدأوا التفكير في استغلال حالة العوز والفاقة والعطالة، والفقر المدقع، الذي يعيشه الأهالي، ببناء الكنائس، والمستوصفات الصحية، والوحدات العلاجية، والملاجئ، بهدف تنصير الجنوب الوثني بكاملة، ومن ثم الزحف على مناطق الشمال المسلم(60). خاصة وأن البابا قد رفع شعاراً مفاده، أن عام 2000م، هو عام تنصير القارة الأفريقية، مما أدي إلى زيادة النشاط التنصيري، وبصورة مركزة، وبوسائل متعددة، وأساليب متنوعة، في تشاد المسلمة، وبتسهيلات من الحكومة التشادية الحالية، التي سمحت بمنح تصاريح لجمعيات التنصير، يسمح لهم بالعمل في حرية تامة، بل والالتزام بحمايتها وحماية أنشطتها التنصيرية، من أي خطر يمكن أن يتهددها، أو يعيق عملها، فاتسع نشاطها كماً وكيفاً، حتى وصل إلى أماكن لم تكن تحلم بالوصول إليها، لو لا تلك التسهيلات الممنوحة لديها، من قبل الدولة. فقد وصلت مقدمات هذه الجمعيات التبشيرية، إلى أقصى الشمال، الذي يتسم بنفاد الثقافة العربية الإسلامية، والشرق والغرب، بل وأصبحت تجوب القرى والفرقان والبوادي النائية، ولم تقف عند هذا الحد، حتى دخلت بعض بيوت المسلمين، ودعتهم إلى الدخول في النصرانية تحت شعار " نهاية دين محمد وبداية دين عيسى"(61). بل وقامت بتحريضهم بالتخلى عن كل مظهر إسلامي، والدخول في النصرانية، تنفيذاً لمخطط كامل، هدفه الأساسي محاربة الإسلام ولغته وثقافته، بكل الوسائل المتاحة. وهذا ما أكده (جان كلود لتز)

بقوله " أن الهدف الأساسي لفرنسا، هو إزالة جميع المؤسسات التي تعنى بنشر الإسلام والثقافة العربية، لتحل محلها مؤسسات فرنسية، تتولى نشر المسيحية والثقافة الفرنسية، في المناطق المجاورة لبحيرة تشاد، التي تعتبر من أهم المعاقل الإسلامية " (62). ولهذا الغرض سعت فرنسا، وبشكل متعمد لإقصاء الجنوب التشادي، عن مؤثرات الشمال الإسلامية والعربية، خدمة لمصالحها في المنطقة. وتمهيداً لتحقيق شعار (بطرس الكلوني)، الذي نادي فيه بقوله " إن تنصير المسلمين خير من قتلهم" (63). إن هذا الشعار هو الذي وضع المبررات الموضوعية لتدخل فرنسا، في مناطق مختلفة من ديار المسلمين، وخاصة إقليم وسط أفريقيا، في محاولة منها لاختراق المقومات العقائدية والفكرية والثقافية، لشعوب هذه المنطقة المهمة من القارة الأفريقية. ولكن فات عليهم بأن المسلمين في هذه المناطق، قد ظلوا يشكلون عمقاً متماسكاً، تشكل عبر قرون طويلة، بقيم الاسلام، حتى أصبح ديناً قومياً، يستحيل انتزاعه، من صدور الذين آمنوا به، برغم قوة التأثيرات، وشدة وطأة الأخطار والمهددات، المتمثلة في مشروع الفرنسة، آملاً في جعلها واقعاً ملموساً يتحكم في ضبط إيقاع حركة الحياة، لشعوب إقليم وسط أفريقيا. ونسبة للصعوبات التي واجهتها فرنسا، في سبيل تأمين مكاسبها، وضمان بقائها قوية ومؤثرة في المنطقة، لجأت إلى استحداث بعض الوسائل، التي من شأنها تسهيل مهمتها، لتحقيق غاياتها، التي يمكن إجمالها في الآتي:

1. تكوين شريحة فرانكفونية، من النخب السياسية الموالية لها في المنطقة، لتكون همزة وصل بينها وبين شعوب منطقة وسط أفريقيا، المستهدفة بالفرنسة والتنصير، ومن ثم الوقوف معها، في خط مضاد لطموحات وآمال الشعوب المسلمة. كيف لا وقد بدأت بالفعل إرهاصات ذلك، في موقف بعض الفرانكفونيين التشاديين، الذين

بدأوا يعارضون ويدينون، ويشككون، في كفاءة اللغة العربية، وأهليتها في نقل التقنيات والعلوم الحديثة، متعللين بصعوبتها مقارنة بالفرنسية.

2. محاولة إعادة تشكيل البناء الاجتماعي، لسكان الدول المستهدفة من المسلمين، من خلال برنامج الفرنسة، وبصورة موجهة، لخدمة أغراضها، ومصالحها الحيوية والاستراتيجية، عن طريق استقدام مؤسسات تنصيرية ومحاولة توطينها في البلاد الأفريقية المستهدفة، بأقليم وسط أفريقيا (تشاد، أفريقيا الوسطى، الكاميرون، والكنغو برازافيل).
3. منع استعمال اللغة العربية، في المرافعات القضائية، في المحاكم التشادية، والاستعاضة عنها باللغة الفرنسية، تمهيداً لتحويل المسلمين المستهدفين، إلى فرنسيين لغة وثقافة وهوَيّة.

والدليل الذي يدعم هذا الاتجاه، هو إشادة الأمام أبو بكر، مفتي جمهورية تشاد، بالمساعدات الأمريكية التي قدمت للمسلمين في بلاده تشاد، في الاحتفال الذي أقيم بمدينة أبشي في شرق تشاد، في فبراير 2006م، عندما تلقت المدينة شحنة مكونة من ثلاثة ألف قطعة من الأدوات التعليمية المختلفة، لطلبة المدارس التي تُدَرَّس المناهج فيها باللغتين العربية والفرنسية، والتي قام بتسليمها سفير الولايات المتحدة في تشاد (مارك وول) (64). وتحتوى تلك الأدوات على قاموس للترجمة من اللغة الفرنسية إلى الأنجليزية، ومن العربية إلى الإنجليزية، مصحوبة بخريطة للعالم، وموضوع مصور عن الولايات المتحدة، عنوانه" أمريكا أربعة وعشرين ساعة" وإمعاناً في تكريس هذا الواقع المذل، إختارت السفارة الأمريكية منظمة غير حكومية، لتوزيع تلك الأدوات على الطلاب، وهي منظمة "سيفيتاس". وقد خاطب الأمام أبو بكر المبعوث الأمريكي قائلاً " إن الهبة

الأمريكية لهؤلاء المسلمين، سوف تقف شاهداً علـى التعـاون بـين تـشاد والولايات المتحدة، لأنها تدل على أن الأمريكيين يدعمون التعليم في تـشاد باللغتين. وتتبين ملامح الخطر الذي يتهدد هذا البلد المسلم، عندما أكد السفير الأمريكي للأمام بقوله " إن هذا التبرع بالإضافة إلى قيمته التعليمية، يهـدف كذلك إلى تعزيز الروابط الأمريكية الأفريقية، ويرسي قاعدة للصداقة، مـن خلال الدعوة إلى فهم أفضل لشعب الولايات المتحدة، كمقدمة لفهـم حقـوق الإنسان، مثل الديمقراطية والحرية والتسامح. ولتوطين هذا الفهم، ونشر هذه الثقافة، فقد برزت الحاجة إلى توفير كوادر مؤهلة ومقتـدرة، لتنفيـذ هـذا المخطط على أرض الواقع، وذلك بابتعاث بعض الـشباب التـشادي، فـي دورات تدريبية إلى أمريكا، بل وابتعاث عدد من النساء الريفيات، وخاصـة من محافظة (Lakechad) لحضور دورات تنظمها منظمة الأغذية العالمية " الفاو" حيث تم اختيار أكثر من ثلاثين أمراة، وفي شهر رمضان المبـارك، للسفر إلىروما، لتلقي دورة تدريبية في مجال الزراعة والرعي – حـسب زعمهم- وهي في الأصل دورات موجهة، الغـرض منهـا نـشر الثقافـة الغربية، وغرس بعض المفاهيم الخاطئة، في أذهان هؤلاء كمقدمـة لازمـة وضرورية، لإنجاح برامج التنصير، سواء أكان ذلك تحت مظلـة الكنيـسة الكاثولوكية أم البروتستانتية(65).

ومن الأخطار والمهددات، التي جاءت في ركاب حركات التنصير، والبعثات التبشيرية، هي التغلغل التنصيري العائلي، أي أن بعض القـساوسة قد كانوا متزوجين، وأنجبوا أطفالاً في تشاد، تولوا مهام التنصير بعد وفـاة آبائهم، فأنشأ هؤلاء وبـدعم مـن فرنـسا وأمريكـا، المراكـز الـصحية، والإرساليات، والمزارع، والمستوصفات النموذجية، بل وترجمة الإنجيـل، إلى اللغات المحلية المختلفة، بهدف استقطاب وجذب الأهالي. إن هذا الواقع، الذي يتهدد أوضاع المسلمين الدينية في تشاد، قد أسـهم فـي تفـريخ 152

جمعية، مصرحاً لها رسمياً بالعمل، ومزاولة النشاط التنصيري في تشاد، وليس هذا فحسب. بل إن هذه الجمعيات، قد ظلت تتمتع بالحصانة والإمتيازات، والإمكانيات المادية، والكفاءات العلمية المقتدرة، بحيث أصبحت إحدى هذه المنظمات، تمتلك أكثر من 70 سيارة، للعمل في داخل أقاليم تشاد، هذا فضلاً عن القوى البشرية العاملة في حقل التعليم، وفي مجال الصحة، وميدان التجارة، والإعلام، والفندقة والسياحة.

كما نشطت بعض المؤسسات والجمعيات، المتخصصة في استقطاب الفئات المستنيرة، عن طريق البحث العلمي، والدورات التدريبية، ونشر الأبحاث للطلاب والباحثين، من المعاهد العليا والجامعات، وبأرخص التكاليف. هذا بالإضافة إلى وجود عدد من الآباء اليسوعيين الذين يعملون في بعض الإدارات الحكومية، كمستشارين وخبراء وفنيين، وتكمن خطورة هذه الحملات التنصيرية، في دقة تنسيقها مع هؤلاء الخبراء، الذين يعملون في الظل، لوضع العقبات والعراقيل، أمام أي عمل يتسم بروح الإسلام، واللغة العربية، وذو وصلة بالثقافة الإسلامية في أفريقيا(66)، مما عرض المسلمين في أوطانهم إلى مهددات وأخطار، أصبحت تستهدف الدين والعقيدة، والهويَّة الإسلامية.

ولم تنحصر تلك الأخطار والمهددات، التي أشرنا إليها في سياق هذا البحث، في تشاد المسلمة وحدها، فقد تعدتها باتجاه دول وسط أفريقيا الأخرى، ونسبة لشح المعلومات، وغياب المصادر التي تناولت هذا الجانب، وخاصة عن أفريقيا الوسطى والكاميرون، فسوف يُقتصر حديثنا عن الوضع الديني في الكنغو برازافيل. أن الوضع في هذه الدولة يختلف عن الوضع في تشاد، أختلافاً جذرياً، لأن هذه الدولة، قد شهدت حركة ردة واسعة النطاق، على عكس دول الإقليم الأخرى، التي تشهد حالات اعتناق للإسلام، وبشكل لافت للنظر. فقد أكد الحاج موديلو زعيم المسلمين في الكنغو – بأن

هناك ظاهرة للردة، قد بدأت في الإنتشار، بين الأقليات المسلمة، وشكلت خطراً يتهدد وجودهم العقائدي، خاصة وأنها آخذة في الزيادة، نتيجة لتحول بعض المسلمين إلى النصرانية سنوياً، فراراً من ضيق وشظف العيش، من جراء الفقر والجوع، المتفشي بين المسلمين هناك، ولجهود المنصرين التي لا تجد من يقاومها، أو يوازيها من جهود المنظمات الإسلامية. مما يؤكد بأن الوضع في هذه الدولة يتطلب خطة محكمة، لمحاصرة حالات الردة هذه، وتضييق نطاقها، وتجفيف منابعها. ولن يتأتى ذلك إلا بالإسراع نحو تحسين الأوضاع الاجتماعية، والاقتصادية، والصحية، لهؤلاء المسلمين.

فيما يبدو أن السبب الأساسي في بروز هذه الظاهرة، سوء أوضاع المسلمين المادية، وانعدام أي نشاط سياسي، أو دعوى موجه - بالدرجة الأولى- للتصدي لهذه التحديات، بسبب ما يواجه المسلمين من مشاكل، تتمثل في محدودية إمكانياتهم المادية، وانعدام وسائل الأعلام، التي يمكن من خلالها التعبير عن أنفسهم، عبر برامج للتوعية الدينية، على الأقل بين أبناء المسلمين، الذين يمثلون حوالي 4 % من جملة السكان البالغ تعدادهم 60 مليون نسمة(67). ومن المهددات التي يعاني منها المسلمين، هناك أن 90 % من المدارس التي يَدُرس فيها أبناء المسلمين، تقع تحت سيطرة المنصرين والمسيحيين، الذين يقومون بوضع مناهجها، للعمل على تكريس وتوطين الثقافة الفرنسية، التي من شأنها التأثير وبشكل سالب على عقائد الطلاب، مما يتسبب في مضاعفة أعداد المرتدين عن الإسلام، من جراء الأدوار الفعالة والنشطة، التي ظلت تقوم بها الحملات التبشيرية، في مواجهة المد الإسلامي، بدعمها لأنشطة المستبشرين ببناء المدارس والمستشفيات والمصانع، والكباري والسكك الحديدية، في المناطق المستهدفة بالردة.

وبالرغم من عدم مقدرتنا في الحصول على معلومات كافية، واحصائيات دقيقة، بأعداد المسلمين المرتدين، إلا أن النتائج – على أرض الواقع – تشير إلى واقع خطير لمن يحاول الأحتكاك بمجتمع المسلمين في الكنغو برازافيل. مما يستوجب على المنظمات الإسلامية، أن تستشعر المسئولية التاريخية المنوطة بها، لمد يد العون لإخوانهم المسلمين، حتى تتحسن أوضاعهم الأقتصادية، ولتحصينهم ضد برامج الردة، من خلال توفير وسائل الأعلام، التي يمكنهم استخدامها وتوظيفها، في توعيتهم وتثقيفهم وتبصيرهم، بما سيواجههم من مخاطر، بدلاً من تركهم عرضه لتأثير القنوات المسيحية، التي تربو على العشرة قنوات، إذاعية وتلفزيونية، تعمل بالليل والنهار، للتأثير على التجمعات السكنية، التي يقطنها المسلمون(68)، في الوقت الذي يقف فيه المسلمين عاجزين تماماً، عن فعل أي شئ، من شأنة الحفاظ، على عقائد أتباعهم من التشويه. ومما يندي له الجبين، أن الدعاة في الكنغو برازافيل، لا يجدون من يكفلهم أو يضمن لهم أسباب العيش الكريم، سواء كان ذلك بصرف الرواتب الشهرية، أو الأعانات المادية المجزية لهم، حتى يتمكنوا من أداء دورهم بقوة وفعالية. والدليل على ذلك أن 2 % فقط من الدعاة، هم الذين يحصلون على إعانات مادية ورواتب، من المنظمات الإسلامية الخيرية. مما عرَّض المسلمين في هذا البلد، إلى جملة من الضغوط، والأخطار، بسبب جهلهم بأمور دينهم، ولتفشي الأمية بينهم بسبب قلة المدارس الخاصة بالمسلمين، والتي لا تتعدى أصابع اليدين(69).

- **الإستبانة والطريقة التي أتبعت في تحليلها والنتائج التي ترتبت عنها**

ونسبة لضيق الإطار الزمني المحدد لإجراء البحث، وشح المصادر ذات الصلة بالموضوع، والغياب التام للدراسات الحديثة في هذا الإقليم

(وسط أفريقيا)، فقد قمنا باعتماد تصميم استبانه، وجهنا خلالها 50 سؤالاً، ضمناها كل محاور البحث، التي تناولت أوضاع المسلمين السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتعليمية، والثقافية، والدينية. وقد قمنا باختيار مجتمع البحث، من الطلاب الأفارقة القادمين من دول الإقليم، (تشاد، أفريقيا الوسطي، الكاميرون، والكنغو برازافيل) للدراسة بجامعة أفريقيا العالمية بالخرطوم. وقد كان عدد الطلاب المستهدفين حوالي 60 طالباً، موزعين على الأربع دول المشار إليها، وقد تم اختيار عينة مكونة من 40 طالباً بنسبة 66 % من مجتمع البحث. وقد كان حجم الاستجابة (31) استبانة فقط، والتي تساوي 77 % من الطلاب المستهدفين. وتم تحليل كل الاستبانات الإحدى وثلاثين. وقد جرى التحليل الإحصائي للبيانات، المجموعة، بواسطة تلك الاستبانات بطريقتين:

الطريقة الأولى: تضمنت الإحصاء الوصفي، لكل متغير على حدة، والتي بواسطتها تم حساب المنوال والنسبة المئوية، بحيث جاءت النتائج حسب ما هو موضح في الجدول(1).

والطريقة الثانية: فقد تضمنت تحليل المتغيرات المتعددة، والتي تعرف بطريقة التحليل العاملي، كما هو موضح في الجدول(2).

ومن خلال هذا التحليل فقد توصلنا إلى أربعة عشر عاملاً، من جملة خمسين عاملاً، تم ترتيبها حسب الأهمية، وفقاً لما هو موضح بالجدول (2) وذلك باختزال الخمسين متغير إلى أربعة عشر عاملاً حسب الأهمية، والتي أعانتنا كثيراً في إجراء المقارنات والقراءات المطلوبة، بهدف تكوين اتجاهات ومؤشرات، من شأنها المساعدة في تحليل وتفسير، مجمل أوضاع المسلمين بالإقليم، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجداول الموضحة أدناه.

الجدول رقم (1) يوضح الإحصاء الوصفي لكل متغير على حدة:

الرقم المتسلسل	المتغير	الإجابة الغالبة	النسبة المئوية
1	مستوى تعظيم المسلمين للشعائر الدينية	جيد جداً	71%
2	مستوى تعظيم شعيرة الحج	جيد جداً	68 %
3	مستوى تعظيم شعيرة رمضان	ممتاز	51.6 %
4	مستوى اهتمام المسلمين بالأعياد الدينية	ممتاز	58.1 %
5	إقامتهم للمناسبات الدينية (المولد)	جيد جداً	39 %
6	إنشاء دور العبادة	جيد	69 %
7	الاهتمام بدور العبادة	جيد	66 %
8	أحياء دور العبادة بحلقات الذكر	وسط	54 %
9	اهتمامهم بإقامة المراكز الدعوية والقرآنية	جيد	44 %
10	أثر المراكز في الحياة الدينية	وسط	75 %
11	موقف المسلمين تجاه الطقوس الوثنية	ضعيف	25.8 %
12	موقف المسلمين تجاه الطقوس المسيحية	ضعيف	72 %
13	درجة قبول المسلمين لتدخل الدولة في شئونهم الدينية	وسط	50 %
14	مدى تقبلهم لإنماط التعليم الحديث	وسط	74 %
15	مدى تغلغل المسلمين في النسيج الإجتماعي	وسط	66 %
16	مدى إقبالهم على التصاهر مع المجموعات الأخرى	ضعيف	35.5 %
17	مستوى نظرة الكيانات الأخري للمجموعات المسلمة	لا توجد إجابة	صفر %
18	مدى اهتمام المسلمين بالرعي	جيد جداً	41 %
19	مدى انشغالهم بالزراعة	جيد	54%
20	مزاولتهم للأنشطة التجارية	جيد جداً	67 %
21	قدراتهم الاقتصادية	جيده	70 %
22	مستوى تفشي الفقر بينهم	وسط	72 %
الرقم المتسلسل	المتغير	الإجابة الغالبة	النسبة المئوية
23	درجة مشاركتهم في الاقتصاد	جيد جداً	71 %
24	مدى تأثير وضعهم الاقتصادي	جيد	66 %

25	مستواهم التعليمي الغالب	جيد	% 84
26	تعاملهم مع الوسائط والتقنيات الحديثة	وسط	% 47
27	مدى إقبالهم على التعليم الحديث	وسط	%71
28	درجة تفشي الأمية بينهم	عالى	%35.5
29	توفر وانتشار المؤسسات الصحية في مناطق المسلمين	ضعيف	%41.9
30	المستوى الصحي لمناطق سكن المسلمين	وسط	%45.2
31	أكثر الأمراض والأوبئة انتشاراً في مناطق المسلمين	الملاريا، التيفويد، السل والعمي	% 40
32	انتشار مرض فقدان المناعة (الأيدز) بين المسلمين	قليل	%74.2
33	حجم مشاركتهم السياسية في بلدانهم	ضعيف	%38.7
34	أبرز الحقائب الوزارية التي شغلها المسلمون	وزارة واحدة، رئيس وزراء	%25.8
35	مدى انخراط المسلمين في أجهزة الدولة التنفيذية	جيد	%39
36	مستوى تمثيلهم في المجالس التشريعية	جيد جداً	%29
37	أسس تمثيلهم في البرلمان	قبلي وجهوي	% 45
38	فعالية دورهم السياسي	ضعيف	%25.8
39	هل لهم أحزاب سياسية تمثل وجهة نظرهم	ضعيف	%67.7
40	درجة فعالية أحزاب المسلمين السياسية	ضعيف	%38.7
41	درجة انفعال المسلمين واستجابتهم للتقلبات السياسية	وسط	%29
42	درجة تماسكهم الداخلي	جيد جداً	%29
43	مستوى تواصلهم مع شعوب العالم الإسلامي	ضعيف	%42
44	مستوى تواصلهم في المجال الاقتصادي	ضعيف	%32.3
45	تواصلهم السياسي مع شعوب العالم الإسلامي	ضعيف	%45.2
46	فيم تتمثل مظاهر الأنشطة التنصيرية	بناء الكنائس، إنشاء المدارس، ودعم المساكين والفقراء، والتبشير بالدخول في النصرانية، وتقديم المساعدات العينية	%85

		والمادية.	
الرقم المتسلسل	المتغير	الإجابة الغالبة	النسبة المئوية
47	فعالية الأنشطة والبرامج التنصيرية بين المسلمين	وسط	%25.8
48	حجم الوجود التنصيري بين المسلمين	عالى	%74
49	مستوى التغلغل التنصيري بين المجموعات السكانية المسلمة	وسط	%32.3
50	*مستوى ترحيب المسيحيين بالأنشطة التي يزاولها المسلمون*	جيد	%32.2

- المصدر: نتائج تحليل إستبانة البحث.

الجدول رقم (2) يوضح طريقة تحليل المتغيرات المتعددة بواسطة (التحليل العاملي) حسب الأهمية والنسبة المئوية التي تقابلها:

الرقم المتسلسل	اسم العامل	الأهمية حسب النسبة المئوية
1	تعظيم المسلمين للشعائر، واحيائهم لدور العبادة، ودورهم السياسي وتماسكهم الداخلي، وتواصلهم مع العالم الخارجي	%22
2	مشاركتهم في الاقتصاد، وتعاملهم مع الوسائط والتقنيات الحديثة	%10.9
3	موقفهم تجاه الطقوس المسيحية والتغلغل التنصيري	%8.2
4	درجة قبول المسلمين لتدخل الدولة في أمورهم الدينية	%7.3
5	الاستهداف الموجه ضدهم من حركات التنصير والبعثات التبشيرية	%6.7
6	أهتمامهم بالتعليم الديني	%5.3
7	الخدمات الصحية المتوفرة لديهم	%4.6
8	مستوى تواصلهم مع شعوب العالم الإسلامي في المجال السياسي	%4.2
9	انشغالهم واهتمامهم بالنشاط الزراعي	%3.9
10	مستواهم التعليمي	%3.5
11	مستوى تعظيمهم لشعيرة الحج	%3.2
12	تفشي الفقر والجوع بين المجموعات المسلمة	% 2.6
13	تعظيمهم لشعيرة رمضان	%2.5
14	*ضعف قدراتهم الاقتصادية*	%2.3

* المصد: نتائج تحليل استبانة البحث

ومن خلال نتائج تحليل الاستبانة، التي توصلت إليها الدراسة، يتضح جلياً، بأن الأقليات المسلمة بوسط أفريقيا، تعاني من أوضاع سياسية

مذلة، كبلت حرياتهم، وحرمتهم من التعبير عن أفكارهم وقضاياهم، الإقليمية والمحلية، بل وسعت إلى إغتيالهم سياسياً في بعض الدول، عندما ربطت تمثيلهم، في المجالس النيابية والتشريعية، على أسس قبلية وجهويه، كما تعبر عن ذلك النسبة 22% بالجدول رقم (2). كما أشارت النتائج إلى أنهم يعانون كذلك، من ضعف في قدراتهم الاقتصادية، بسبب الفقر والجوع المتفشي بين مجموعاتهم السكنية، بنسبة 2.6%، بالإضافة إلى معاناتهم في المجال التعليمي، والمجال الصحي، بنسب تتراوح بين 4.6% إلى 3.5%، مما جعلهم عرضة لحملات التنصير والتبشير، التي انطلقت وبكثافة، وصلت نسبتها إلى 8.2%، لأنها مدعومة من مؤسسات، وجمعيات، وهيئات أجنبية، جعلت همها الأول، محاربة المد الإسلامي المتسارع، باتجاه إقليم وسط أفريقيا. مما يستلزم وقفة شجاعة، وجريئة وعاجلة، من قبل المجتمع العربي والإسلامي، الغرض منها تحصين هذه الأقليات المسلمة، ضد الأخطار التي تتهددهم، في عقائدهم، وبوسائل متطورة، وإغراءات لا سبيل إلى محاربتها أو كبح جماحها، خلال العقدين الأخيرين(70).

- **رد الفعل الإسلامي تجاه مشروع الاستهداف والتنصير**

تختلف ردود الأفعال، بل تتباين وتتناقض أحياناً، إزاء التحديات والأخطار والمهددات، التي تواجه المسلمين بوسط أفريقيا والتي تتمثل في موقفين:

الموقف الأول: موقف المسلمين من حركة التنصير والردة، التي بدأت تجتاح مسلمي وسط أفريقيا، وخاصة في الكنغو برازافيل، باعتبار أن هذا الواقع يمثل شراً خطيراً، قد بدأ يداهم الأمة الإسلامية أينما وجدت، ويهدد وحدتها وكيانها، واستمرار دورها الأزلي في التمكين للإسلام، في أي بقعة من بقاع الأرض، يوجد بها مسلمين. إن رد الفعل الإسلامي

تجاه مثل هذه القضايا ضعيف للغاية، ويكاد يكون معدوماً، قياساً بالوجود التنصيري، وفعالية أنشطته وبرامجه، وقوة جذبه لمسلمي وسط أفريقيا. فالمطلوب – في اعتقادي – هو محاولة تحصين تلك الأقليات المسلمة، حتى لا تنزلق في أتون هذه الفتنة العقائدية، التي يخطط لها اللوبي الصهيوني، ومن ورائه أمريكا وفرنسا، ومجلس الكنائس العالمي. ولن نبلغ تلك الغاية، إلا بتوعية الشباب المسلم في تلك البلاد الفقيرة، بضرورة الرجوع إلى الكتاب والسنة، وسيرة السلف الصالح، والعمل الدؤوب والمتصل، الذي من شأنه، إبعاد الشباب المسلم،، من التعرض لتأثيرات وسائل العولمة الثقافية، من صحف وتلفاز، وقنوات فضائية، وذلك بالقيام بعمل جاد ونشط، يوازي قوة تأثير وسائل وبرامج التنصير، التي تعمل بحرية تامة، وبحصانة دبلوماسية، وتحت سمع وبصر حكومات تلك الدول، التي من واجبها تحصين الهوية الإسلامية لشعوبها ومواطنيها.

وأما الموقف الثاني: فينبني على أن نهضة المسلمين، لا تحقق إلا من حيث تحققت نهضة الغرب المسيحي، الذي عكف على بعث وإحياء دراسة تراثه الفكري والمادي، بشكل علمي، مكنه من أن يلعب دوراً مؤثراً، في نشر ثقافاته، وقيمة ومفاهيمه، وسط الشباب المسلم، خاصة وأن رد الفعل الإسلامي ما زال في موات وبيات شتوي، وأظنه قد دخل في موت سريري لا تُؤمن عواقبه، وسيظل القلق يساور علماء وفلاسفة، ومفكري الأمة الإسلامية، إزاء الموقف الصحيح، الذي يجب أن يلعبه المسلمون، باتجاه تحرير تلك الشعوب الأفريقية المسلمة، من الردة عن الإسلام(71). ولكنها في الواقع مهمة صعبة، تقف دون إنجازها، جملة من المشاكل المحورية، التي كبلت رد الفعل الإسلامي، من أن ينطلق بقوة، لمحاصرة النشاط التبشيري الكنسي، الذي بدأ في

اجتياح قرى وفرقان وبوادي ومدن، المسلمين الذين يعيشون في واد، والمجتمع الإسلامي الذي يعيش في واد آخر، ويمكن تلخيص تلك المشاكل في الآتي:

1. غياب التصور الكامل والمدروس، لما هيَّة الدور الذي يجب أن يلعبه المسلمون، في تحسين صورة الإسلام، وعرضه بطريقة يمكن قبولها، والتحاور معها، بعيداً عن الغلو، والتزمت، والتعصب الديني المنفر.
2. عدم القدرة على توظيف مفردات الثقافة الإسلامية، في مجالات مؤثرة لدى الشعوب المسلمة، مثل مجالات التعليم والتربية والإعلام، جنباً إلى جنب، مع وسائل التأثير الغربية العاملة في بلاد المسلمين. وسوف تكون المهمة صعبة وعسيرة، في ظل عدم وجود أجهزة إعلام إسلامية مقتدرة ومؤهلة، لتقديم البديل المنافس للثقافات الأخرى، التي تصادم أو تتعارض، مع الثقافة الإسلامية، المنتشرة بدول وسط أفريقيا.

- **مستقبل الوجود الإسلامي في الإقليم:**

إن الوجود الإسلامي في إقليم وسط أفريقيا، مهدد بجملة أخطار، ظلت تمثل الهاجس الأكبر لمسلمي تلك الدول، وتحاصرهم من كل جانب، من خلال الاستغلال السيئ، للظروف الصعبة، والأوضاع القاهرة، التي يتعرض لها المسلمين بأقليم وسط أفريقيا. وللخروج من هذا النفق، كان لابد من الإشارة إلى بعض الملاحظات المهمة، علها تساهم في إنقاذ الموقف، ولمصحلة المسلمين هناك، سواء أكانوا أكثرية أم أقلية، خاصة وأن القاسم المشترك بينهم، هو أنهم مستهدفون ومهددون، بأخطار – لا حصر لها – لا سيما وأن الوجود الظرفي المؤقت، لبعض أنشطة المنظمات، والجهات الإسلامية، العاملة في مجال الدعوة، في بعض دول وسط أفريقيا، قد فشلت

في تقديم الأنشطة الدعوية المبرمجة، والمحددة الأهداف والغايات، بشكل يتناسب مع أوضاع الأقليات المسلمة في أفريقيا الوسطى، والكاميرون، والكنغو برازافيل، المزرية للغاية. خاصة وأن وجود تلك المنظمات، قد ظل مرتبطاً إلى حد كبير، بحدوث الأزمات والكوارث الناتجة من افرازات الحروب الأهلية، والصراعات القبلية، والسيول والفيضانات، وغيرها من الابتلاءات(72). ولذلك تبدو عديمة الجدوى والفعالية، ولن تبلغ أهدافها، ومقاصدها، إلا من خلال تقديم الحلول العملية التي يمكن إجمالها في الآتي:

1. أن تتواطأ هذه المؤسسات والمنظمات، والهيئات، والجمعيات، على وضع خطة استراتيجية متكاملة، ومتفق حول أهدافها، ونتائجها الكلية، الآنية والمستقبلية، باتجاه تعزيز وتوطين الوجود الإسلامي، الساعي إلى تحسين أوضاع الأقليات المسلمة، الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والصحية، في كل من دول الإقليم الأربع (تشاد، أفريقيا الوسطى، الكاميرون، والكنغو برازافيل).
2. تدريب وتأهيل كوادر أفريقية، من أبناء هذه الدول، للعمل كإداريين، وفنيين، ودعاة، وأكاديميين، وباحثين، للقيام بتحمل عبء المسئولية الدعوية بأنفسهم، وبين بني جلدتهم، وتوفير كافة المعينات لهم، من وسائل حركة، وأجهزة اتصال، عالية الكفاءة، ووسائل إعلامية فعالة ومرتبات مجزية، من شأنها تحقيق الرضا الوظيفي، والولاء للمنظمة، أو المؤسسة، بالإضافة إلى توفير فرص التدريب المستمر. لأن برنامج الدعوة إلى الله من البرامج التي لا نهاية لها، إلي أن يرث الله الأرض ومن عليها.

وفي تقديري، أن المحك الحقيقي لنجاح عمل هذه المنظمات والهيئات، والجمعيات، هو محاولة اختراق مجتمعات وسط أفريقيا. وذلك ببناء المؤسسات، الداعمة والجاذبة، للأقليات المسلمة هناك، وتوفير المعينات لها،

وتوجيه برامجها وأنشطتها وخدماتها، باتجاه الشرائح الفقيرة، لتقديم الغذاء والدواء والكساء، وبناء المراكز الدعوية، وتأسيسها على أحدث طراز، وبناء المدارس والمستشفيات العلاجية، وتعيين الأساتذة، والأطباء، والممرضين، والالتزام بصرف رواتبهم الشهرية، وابتعاثهم للتدريب والتأهيل، بشكل دوري ومستمر، مع مراعاة أن يكون هؤلاء من أبناء الدول المستهدفة. لأنها تعيش أوضاعاً أقل ما توصف به أنها مأساوية ومذلة، لأن الكنيسة حينما تأتي إلى هناك، تأتي وفي معيتها كل الموظفين، والمسئولين، والعلماء، والمبشرين، والقساوسة والأكاديميين والفنيين المؤهلين، والإعلاميين، وكل المختصين في تقديم اللوازم الضرورية، في وقتها وبالكيفية التي تجعل المواطن يستقبلها، دونما إحجام أو تردد.

فإذا أرادت هذه الهيئات، أن تغير من واقع المسلمين، بإقليم وسط أفريقيا، يلزمها تغيير أسلوبها ونهجها وطريقتها، في التعامل مع الأحداث، والأزمات، وليس بإعلانها على الملأ، بأنها سوف ترسل جسراً جوياً، من الكويت أو السعودية، أو قطر، أو منظمة المؤتمر الإسلامي، إلى الدولة المعنية، بهدف تقديم يد العون والمساعدة، للمسلمين هناك حتى تزول الضائقة.

إن هذا الأسلوب، وهذا النهج، وبهذه الكيفية، مرفوض ومن شأنه تهديد الوجود الإسلامي هناك، باعتباره فعلاً دعائياً تقليدياً وغير تكتيكي. فالمطلوب أن تلتزم الدولة، أو الهيئة، أو المنظمة بالتمويل المادي أو العيني، وبالوسائل الكفيلة بإيصاله فقط. أما الطريقة والكيفية التي يوزع بها، فيجب أن يترك أمر إدارة ذلك، إلى الموظفين والمسئولين، الذين يجب أن يكونوا أفارقة لحماً ودماً، لأنهم مقبولون لدى ذويهم وأقاربهم، ويفهمون لغتهم. مما يسهم بقوة في قبول ما يقدم لهم، بدون أي حواجز نفسية، يكون فيها عنصر العرق أو اللون هو العامل المؤثر، فالعكس يحدث تماماً، عندما

يقوم بتقديم هذه الخدمة العربي الكويتي، أو السعودي أو القطري الأبـيض لأن الأفريقي وإن قبل ما يقدم له من باب الحاجة والاضطرار، إلا أنه وفي قرارة نفسة، ينظر إليه بأنه قد جاءه من شخص يتميز عليه بنقائه العرقـي، أو لونه الأبيض، خاصة وأن الكنيسة، قد عملت على تغذية هـذه الـروح، وتوطين هذه الثقافة، وبدرجات متفاوته، في أوساط مـواطني دول الإقلـيم، عندما صوِّرت لهم بأن عدوهم الحقيقي، هم العرب المسلمون، أمـلاً فـي تحويل الصراع، إلى مواجهة بين العرب والأفارقة المسلمين، وبين الأفارقة الزنوج. وعليه فإذا لم نستشعر المسئولية التاريخية، تجاه هؤلاء المـسلمين، فسنكون كَمُن يحرث في البحر. وحتى يكون خـلاص هـؤلاء المـسلمين السود، على أيدي الدعاة والفقهاء السود، يجب أن يكون الإسـلام أفريقيـا، نابعاً من وسط أفريقيا، وليس وافداً إليها من الشرق الإسلامي، كما تصوره لهم الدوائر الكنسية، وحركات التنصير، والبعثات التبشيرية المصاحبة، التي انتشرت وبشكل سرطاني، بين مسلمي تلك الدول، وبعلم مـن حكوماتهـا، ونخبها السياسية ، وإن كانوا من أبناء المسلمين.

الخاتمة:

لقد كشفت هذه الدراسة عن الكثير من النتائج يتمثل أبرزها في أن أوضاع المسلمين السياسية بدول وسط أفريقيا (تشاد، أفريقيا الوسطى، الكاميرون، والكنغو برازافيل) تبدو سيئة وبالغة التعقيد، وذلك لأنهم يمثلون أقليات مسلمة، مضطهدة سياسياً، الأمر الذي أدي إلى عزلهم وفاقم من تهميش دورهم، بسبب غياب المنظمات أو الأحزاب أو الروابط، التي بإمكانها التعبير عن وجهة نظرهم، وطرح قضاياهم، وعرض معاناتهم أمام الرأي العام المحلي أو الأقليمي أو الدولي، مما جعل أوضاعهم على هذا الصعيد تبدو قاتمة ولا تبشر بواقع أفضل – على الأقل – في الوقت الراهن. لأن مشاركتهم في السلطة– وأن حدثت– فإنها تتم في الغالب على أسس عرقية، وقبلية وجهوية، مما يساعد على تكريس وتنامي الوعي الأثني، المفضي إلى استدعاء الهويّة العرقية، من خلال التمترس بالقبيلة، لانتزاع الحقوق، والمكاسب السياسية والتنموية والإدارية، وغيرها من المظالم التاريخية، لأن الإنسان لا تصدر عنه أفعاله، إلا بإعتباره فرداً في ذاته، أو عضواً في أسرة، أو مواطناً في دولة. وهذا من الأسباب الجوهرية التي دفعت بأبناء هذه الدول إلى الدخول في أتون حروب أهليه مدمّرة، عطلّت كل برامج التنمية الاجتماعية، الاقتصادية، والعملية، والتعليمية، والصناعية، في بلدانهم، وزادت من معاناة مواطنيهم.

إن عدم الاستقرار السياسي الذي اتسمت به كل دول إقليم وسط أفريقيا، دونما استثناء قد أسهم بشكل لافت للنظر، في الأضرار بمصالح المواطنين بصفة عامة، والأقليات المسلمة بصفة خاصة، من جراء تمزيق النسيج الاجتماعي، وتهتك أوصاله، الأمر الذي باعد بينهم، وبين اللحاق بركب المجتمعات المتقدمة، والإمساك بخيوط التقدم والتطور، للخروج من هذه الوضعية المذلة، التي جعلت من شعوب هذه الدول، مصيدة للاستلاب

الحضاري، والغزو الثقافي، القادم من الغرب، وعلى حساب القيم والمثل المجتمعية، التي تميز المجتمع الأفريقي المسلم، عمّا عداه من المجتمعات الأخرى.

كما توصلت الدراسة إلى أن المسلمين في هذه الدول، يعانون من حرب ثقافية وفكرية، موجهة ومدعومة، من اللوبى الصهيوني، ومن ورائه أمريكا وفرنسا، لتكريس مبدأ الفرقة والشتات، بين أبناء هذه الدول. و للحيلولة دون حدوث أي شكل من أشكال الوحدة الأقليمية المحتملة بين هذه الدول، كان لابد من العمل، على تجزئة وتقسيم، القطر الواحد إلى عدة أقاليم، أو دويلات، أو كيانات، متصارعة، متنافرة، بهدف القضاء على هذا التنوع، الثقافي والديني، والعرقي، الحادث في الإقليم، باعتبار أن هذه العوامل تمثل الركيزة الأساسية، وحجر الزاوية، في الحفاظ على سمات وملامح الشخصية الأفريقية، وهوّيتها الإسلامية بالأقليم.

ومن النتائج أيضاً، أن المسلمين في هذا الأقليم، يواجهون في الحقيقة، بعض الأخطار والمهددات، المتمثلة في برامج وأنشطة حركات التنصير، التي أصبحت تستهدف الأقليات المسلمة، بدول وسط أفريقيا، من خلال استغلال سوء أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، والتعليمية والصحية، لإخضاعهم قسراً، لتأثيراتها الفكرية والثقافية، والعقائدية، تمهيداً لإخراج هذه الأقليات من الملة الإسلامية، وإدخالهم في النصرانية، تحت شعار تخليصهم من الفقر، والبؤس والحرمان، والجهل وسوء المنقلب، الذي ظلوا يرزحون فيه لفترات طويلة، ولسان حالهم يقول "ما كان لكم أن تصلوا إلى هذه الأوضاع المذلة لولا أنكم مسلمون" .

ومن أبرز وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن هناك حركة ردة عن الإسلام، قد بدأت في الظهور وسط الأقليات المسلمة، في الكنغو برازافيل، من المسلمين الذين تحولوا إلى النصرانية تحت ظروف

موضوعية قاهرة، ناتجة من شظف العيش، وضيق ذات اليد، وتفشي الجهل والمرض، بين المسلمين هناك، والذين يعيشون أوضاعاً بالغة السوء والتعقيد، بشكل يجعل من الصعب جداً على أي قوة، مهما كان وزنها، إيقاف حركة الردة التي ظلت في زيادة مستمرة، وبشكل لافت للنظر، وتحت سمع وبصر الأمة الإسلامية، المنتشرة في كل بقاع وبلدان العالم، العربي والإسلامي.

وعلى الجملة، فإن قوي الشر بقيادة أمريكا وفرنسا، قد كشفت القناع عن مخططها، الساعي وبشكل حثيث، إلى إزالة جميع المؤسسات، التي تُعنى بنشر الإسلام، والثقافة الإسلامية والعربية، بدول وسط أفريقيا، لتحل محلها مؤسسات فرنسية أو غربية، مهمتها نشر المسيحية والثقافة الفرنسية، في كل المراكز والمعاقل الإسلامية، العاملة في مجال الدعوة الإسلامية، في محاولة جادة لاختراق وتحجيم كل المقومات العقائدية، والفكرية، والثقافية، للأقليات المسلمة بوسط أفريقيا.

التوصيات:

لن تتصلح أحوال وأوضاع المسلمين، بوسط أفريقيا، المحاصرة بالوجود التبشيري، والكنسي الكثيف، إلا من خلال وضع هذه التوصيات موضع التنفيذ:

- ☐. على المؤسسات والمنظمات والهيئات والجمعيات الخيرية الإسلامية، أن تضطلع بدورها كاملاً تجاه الأقليات المسلمة بدول وسط أفريقيا، وتوفير كل الاحتياجات الضرورية لهم، مثل إنشاء مؤسسات تعليمية إسلامية معاصرة، ومدارس مزودة بكل المعينات، والوسائل السمعية والبصرية، وتقنيات التعليم الحديثة، للقضاء على الجهل والأمية المتفشية بين الأقليات المسلمة بدول وسط أفريقيا.

- إنشاء معاهد إسلامية للمهتدين الجدد، من الذين طرحوا المسيحية، أو الوثنية ودخلوا الإسلام، وذلك لتأصيل المفاهيم الإسلامية الصحيحة لديهم، وتأكيد صحة انتمائهم لملة الإسلام، وتحصينهم ضد إغراءات حركات التنصير وجمعيات التبشير ذات الأمكانات المادية والتقنية الهائلة.
- محاولة تحجيم دور فرنسا الرسمى، في التعامل مع ملف الأقليات المسلمة، بوسط أفريقيا، وذلك بخلق منابر ومنتديات فكرية، تعمل على تحريض أبناء هذه الأقليات، بضرورة المطالبة بحقوق مماثلة، وعلى أساس المواطنة، بل وعلى أساس أنهم أقلية مسلمة، لها وزنها ودورها في الحياة السياسية، والاقتصادية في الدولة المعنية.
- إعادة بناء وتخطيط مناهج التربية والتعليم، في كل من رياض الأطفال، والمدارس والمعاهد والجامعات، الموجودة بدول الأقليم، ذات الأقليات المسلمة، وفق أطر ثقافية وفكرية مدروسة، ومتفق حولها، لتعمل على إعداد مخرجات تعليم أفريقية، قادرة ومؤهلة على تحمل عبء الدعوة الإسلامية في بلدانها وقادرة كذلك على تغيير هذه الأوضاع بأوضاع أفضل منها.
- إنشاء مراكز للبحوث العلمية، المزودة بقاعدة معلومات، وبيانات وإحصائيات دقيقة، يمكن الاستئناس بها، في إجراء الدراسات والبحوث، التي يجب أن توجه لدراسة أحوال، وأوضاع الأقليات المسلمة بدول وسط أفريقيا، والاستفادة من نتائج تلك الأبحاث، والدراسات في تقويم وتحليل وتفسير، أوضاع المسلمين السياسية، والدينية، والاجتماعية، والاقتصادية، بهدف وضع الحلول العملية لها وبأعجل ما يكون.

المراجع والهوامش

(1) مهدي ساتي صالح، "الفرانكفونية ومستقبل الثقتفة في أفريقيا " – مجلة دراسات أفريقية، العدد السابع عشر، نوفمبر 1990، ص83.

(2) د. موسى يوسف عيسى إدريس، "جمهورية تشاد الماضي والحاضر والمستقبل" مجلة قراءات أفريقية، العدد الأول، أكتوبر 2004م ص195.

(3) د. الفاتح عبد الله عبد السلام "العلاقات السودانية التشادية المعاصرة" مجلة السياسة الدولية، العدد،180، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، إبريل 1992م، ص223

(4) نورين مناوي برشم، "تشاد نحو الديمقراطية والاستقرار" ، (بدون تاريخ)، ص53

(5) عبد السلام البغدادي، "الجماعات العربية في أفريقيا" دراسة أوضاع الجاليات والأقليات العربية في أفريقيا جنوب الصحراء، بيروت 2005م، ص577.

(6) د. موسى يوسف عيسى، مجلة قراءات أفريقية، مرجع سابق، ص21

(7) www.
alwaei. Com.

(8) www.IsIamicFeqch.com

(9) www.IsIamonLine.com

(10) www.IsIamonLine.com

(11)

www.IsIamonLine.com

(12) نتائج تحليل الاستبانة.

(13)

www.IsIamonLine.com

(14)

www.alsahafa.infe.

(15) أنظر الموسوعة العربية العالمية، ج2، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، السعودية، 1996م، ص394. وأنظر آمنه أبو حجر، الموسوعة الجغرافية لبلدان العالم، دار أسامة للنشر والتوزيع ط 1، عمان، 2001م، ص163.

(16) د. حسن مكي محمد أحمد "أوضاع الدعوة الإسلامية في أفريقيا" مجلة أفكار ، جديدة، العدد السباع، سبتمبر 2002م، ص27.

(17) د. عبد السلام البغدادي، مرجع سابق، ص 595.

(18) إبراهيم النعمة، الإسلام في أفريقيا الوسطى، دار الانتصار، القاهرة، (بدون تاريخ)، ص13،12.

(19) راشد الغنوشي، محاور إسلامية، بين المغرفة، 1989م، ض62.

(20) إبراهيم التعمة، مرجع سابق، ص19.

(21) نتائج تحليل الإستبانة.

(22) د. عبد السلام البغدادي، مرجع سابق، ص655.

(23) نتائج تحليل الإستبانة.

(24) الموسوعة العربية العالمية، الجزء 23، ط2 ، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع،الرياض، 1999، ص302-305.

(25) نتائج تحليل الإستبانة.

(26) مدثر عبد الرحيم الطيب، "الإسلام في القارة الأفريقية وآفاق المستقبل" ، أوراق عمل قدمت في مؤتمر الإسلام في أفريقيا، جماعة الفكر والثقافة الإسلامية، الخرطوم، أبريل، 1992م، ص15.

(27) الموسوعة العربية العالمية، الجزء [6] ط2، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، 1999م، ص304.

(28) نفس المرجع ، ونفس الصفحة.

(29) د.موسى يوسف عيسى، مرجع سابق، ص 207.

(30) نفس المرجع، ص206.

(31) نفس المرجع، ونفس الصفحة.

(32) مهدي ساتي صالح، "الفرانكفونية ومستقبل الثقافة في أفريقيا" ، مجلة دراسات أفريقية، العدد السابع عشر، يونيو 1997م، ص93.

(33) د. عبد السلام البغدادي، مرجع سابق، ص

(34) نتائج تحليل الاستبانة.

(35) آمنة أبو حجر، مرجع سابق، ص375.

(36) د. عبد السلام البغدادي، مرجع سابق ص586.

(37) نفس المرجع، ص 591 ، 592.

(38) نفس المرجع، ص597.

(39) الموسوعة العربية العالمية، ج19، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، السعودية، 1996م، ص87 ، 88.

(40) نفس المرجع، ص86.

(41) الموسوعة العربية العالمية، الجزء [20] مؤسسة أعمال الموسوعة لنشر والتوزيع، الرياض، 1999م، ص 298، 299.

(42) د. عبد السلام البغدادي، مرجع سابق، 640 ، 641.

(43) نفس المرجع، ص648.

(44) www. Alsahafa on line.com and www. IsIamic faqch

(45) مهدي ساتي صالح، مرجع سابق، ص91

(46) الموسوعة العربية العالمية، ج19، مرجع سابق، ص303.

(47) د. نجيب الهلالي جوهر، "اللغة والثقافة في أفريقيا" ، أعمال المؤتمر الدولي المنعقد بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية، قسم اللغات، في الفترة من 27-28 أكتوبر 2001م، ص36.

(48) د. مصطفى أحمد على، "التعليم العربي الإسلامي في جمهورية تشاد تاريخه وآفاقة"، مجلة دراسات أفريقية، العدد السادس عشر، يناير 1997م، ص32 ، 33.

* يبلغ عدد المدارس الفرنسية حسب آخر إحصاء لعام 1996م [2471] مدرسة منها [2452] إبتدائية و [19] إعدادية منتشرة في جميع أجزاء الجمهورية.

** ويبلغ عددها حسب آخر إحصاء لعام 1996م، [119]، منها [59] مدرسة ابتدائية و[14] مدرسة إعدادية و[10] مدارس ثانوية، وتتركز في الجزء الشمالي المسلم من الجمهورية وبالتحديد في محافظات (وداي، البطحاء، شاري، باقرمي). أنظر د. مصطفى أحمد على، مرجع سابق، ص 33.

*** تشير الإحصائيات المتوفرة لدى وزارة التربية الوطنية التشادية لعام 1996م، إلى أن نسبة 72.2 % من مجموع هذه المدارس، تتوزع في كل من أنجمينا العاصمة، التي توجد بها 30 مدرسة ابتدائية، وأبشي 30 مدرسة إبتدائية وخاصة، بينما توجد في البطحاء 16 مدرسة ابتدائية. أنظر دز مصطفى أحمد على ، مرجع سابق ص25 - 37.

(49) نفس المرجع، ص 34.

(50) ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع أنظر نفس المرجع، ص 25 - 37 .

(51) د. مصطفى أحمد على، مرجع سابق، ص36 ، 37.

(52) د. محمد صالح أيوب، "المثقفون بالعربية في تشاد وأوضاعهم الاجتماعية والوظيفية" ، مجلة دراسات أفريقية، العدد السادس عشر يناير 1997م، ص 75 - 81

(53) نفس المرجع، ص82.

(54) نفس المرجع، ص83.

(55) د. عبد الرحمن عمر الماحي، تشاد الاستعمار حتى الاستقلال 1894 - 1960م ص25، 99.

(56) إبراهيم النعمة، مرجع سابق، ص28 -30.

(57) أنظر الحوار الذي أجرته مجلة العالم الإسلامي، مع رئيس اتحاد أئمة المساجد في تشاد، القصة الثالثة بالموقع warld leaque.org.paqe3 www.Muslim

(58) لمزيد من التفاصيل، أنظر د. عبد السلام البغدادي، مرجع سابق، ص566 وما بعدها.

(59) د. موسى يوسف، مرجع سابق، ص199 ، 200.

(60) warld leaque.org.paqe3 .www.Muslim

(61) د.موسى يوسف، مرجع سابق، ص200.

(62) نفس المرجع، ص202.

(63) مهدي صالح ساتي، مرجع سابق، ص 88.

(64) .www.uninfo. State gov /ar/Archieve ncob

(65) wwwv.alsahafaonline.com

(66) www.Islamtoday.net

(67) www. .Islam online.com

(68) wwwv.Islam online.net

(69) wwwv.Islam online.net

(70) من نتائج تحليل الاستبانة

(71) wwwv.Islam online.net

(72) من نتائج تحليل الاستبانة.